تطريز

فضيلة الشيخ صالح بن عبد الله بن حمد العُصيمي

حفظه الله تعالى

علىٰ

شرح الواضحة

في تجويد «الفاتحة»

للعلامة الحسن ابن أم قاسم المرادي

المتوفىٰ سنة ٧٤٩، رَحِمَهُ اللَّهُ

النُّسخة الإلكترونيَّة (الأولىٰ)

الشيخ لم يراجع التفريغ

http://attafreegh.com/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمد لله ربِّنا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد، فهذا هو **الدرس الثالث عشر** من برنامج **الدَّرس الواحد التَّاسع**، والكتاب المقروء فيه هو كتاب «**شرح الواضحة**» للعلامة ابن أم قاسم المرادِي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

وقبل الشُّروع في إقرائه، لابد من ذكر مقدِّمتين اثنتين:

المقدمة الأولىٰ: التعريفُ بالمصنِّف؛ وتنتظم في ثلاثة مقاصد.

المقصد الأول: جرُّ نسبه؛ هو الشيخ العلامة الحسن ابن قاسم ابن عبد الله المرادي المصري المالكي، يُكنىٰ بأبي محمد، ويُعرف ببدر الدين، وبابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه.

وذكر ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ قول آخر هو أنها امرأة تبنَّته؛ تُكنىٰ بأم قاسم كانت من بيت الملك والسلطان، والأوّل أشهر.

والمقصد الثاني: تاريخ مولده؛ لم يذكر المترجمون له السنة التي ولد فيها.

المقصد الثالث: تاريخ وفاته؛ توفي رَحِمَهُ اللَّهُ ليلة عيد الفطر مستهلّ شهر شوال سنة تسعٍ وأربعين وسبعمائة (٧٤٩)، ولم يذكر أحد ممَّن ترجم له مقدار عمره، ولا أمكن تعيينه للجهل بسنة ميلاده.

المقدمة الثانية: التعريف بالمصنَّف؛ وتنتظم في ثلاثة مقاصد أيضًا.

المقصد الأول: تحقيق عنوانه؛ اسم هذا الكتاب «**شرح الواضحة في تجويد الفاتحة**» فقد جاء هذا الاسم مثبتا علىٰ عدة نسخ خطِّية له.

المقصد الثاني: بيان موضوعه؛ موضوع هذا الكتاب شرح قصيدة سيَّارة للعلامة إبراهيم الجَعْبَرِي، اسمها «الواضحة في تجويد الفاتحة» فهو يبيِّن معاني هذه القصيدة كاشفًا عمّا تعلَّق بتجويد «الفاتحة».

المقصد الثالث: توضيح منهجه، جرىٰ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ علىٰ تقسيم أبيات القصيدة بيتًا بيتًا وإتْباع كل بيت بإيضاح معناه بيانًا موجزا، ربَّما نقل فيه نقلًا قليلا عن أئمَّة هذا الفن، مع التنبيه إلىٰ ما ينبغي مراعاته وما يقع فيه الغلط، كما أنه تعرّض في آخره لبيان جملة من الأحكام الفقهية المتعلقة بـ«الفاتحة».

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حقّ حمده، والصلاة والسلام علىٰ نبيه وعبده سيدنا محمد خاتم أنبيائه، وعلىٰ آله وأصحابه وأوليائه، لا اله إلا الله عُدّة للقائه.

وبعد؛ فهذه أوراقٌ تشتمل علىٰ شرح القصيدة المسمّاة بـ«الواضحة في تجويد الفاتحة» نظم الشيخ الإمام العالم برهان الدين الجعبري، شيخ حرم الخليل عليه الصلاة والسلام فإنها من أحسن القصائد وأنفعها، تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته.

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (شيخ حرم الخليل)، أي مدينة الخليل المعروفة في فلسطين، وهي مدينة سُمِّيت بذلك نسبة إلىٰ إبراهيم عليه الصلاة والسلام.

وليس في الأرض حرمٌ سوىٰ مكة والمدينة، وما عدا ذلك فإنه لا يسمىٰ حرما باتفاق أهل العلم، إلَّا ما خالفت فيه الشافعية من عدِّهم وادي وج بالطائف حرما، والصحيح مذهب الجمهور أنه ليس بحرم.

وإنما الحرمان هما مكة والمدينة، وما عدا ذلك فلا تسوغ تسميته بالحرم، لا مسجد الخليل، ولا ما يسمىٰ بالحرم الجامعي، ولا غير ذلك من الأسماء المحدثة؛ لأن الحرمة تفتقر إلىٰ دليلٍ ناطق بها من الكتاب أو السنة، ولم يثبت فيهما عد شيء من الأرض حرما إلا الموضعين المعروفين وهما المدينتان المقدستان مكة والمدينة.

۞۞۞

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِحَمْـــدِكَ رَبِّـــي أَوَّلَ الـــنَّظْمِ أَبْتَـــدِي وَأُهْـــدِي صَـــلَاتِي لِلنَّبِـــيِّ مُحَمَّـــدِ

بدأ نظمه بحمد الله تعالىٰ، لقوله ﷺ: «**كل أمر ذي بالٍ لم يبدأ به بحمد الله فهو أجذم**»، ويروىٰ «**فهو أقطع**»، قال الخطابي: معناه المنقطع، الأبتر الذي لا نظام له، والجذم هو القطع.

وأردفه الصلاة علىٰ محمد ﷺ لأن الله تعالىٰ قرن اسمه باسمه في الأذان وغيره، في غير ما آية من كتابه، وقال بعض العلماء في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾[الشَّرح] معناه: إذا ذكرتُ ذكرتَ معي.

وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: ، «**أتاني جبريل فقال: إن ربي وربك يقول: تدري كيف رفعت ذكرك؟، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: إذا ذكرت ذكرت معي**»، وذكره في «الشفاء».

و(أُهْدِي) هو بضم الهمزة من أَهدىٰ، يقال: أهديت إليه هدية، ولا يقال: هديت إليه هدية، وهذا هو

المعروف، وحكي عن أبي حاتم والزجاج: أهديت إليه هدية، وهديت بالوجهين، وعلىٰ هذا يجوز وأَهدي بفتح الهمزة.

الحديث الذي ذكره الناظم في بيان علة استفتاحه النظم بحمد الله، حديث ضعيف رواه أبو داود وغيره، ولا يثبت موصولا، وإنما يحفظ مرسلا؛ فهو حديث ضعيف مع شهرته، والمحفوظ فيه المرسل كما ذهب إلىٰ ذلك أبو داود والنسائي وغيرهما من الحفاظ.

ومعنىٰ الأجذم والمنقطع: الأبتر الذي لا بركة فيه، فهما بمعنىٰ واحد، والحديث مرويٌّ بهما.

ويستأنس لاستفتاح الكتب بحمد الله ﷻ بما ثبت في خطبه ﷺ أنه كان يستفتحها بالحمد، كما رويت في ذلك أحاديث كثيرة، وجزم أبن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «زاد المعاد» بأنه المعروف في هديه ﷺ، وإلحاق الكتب بالخطب سائغ، وأقوىٰ منه إلحاقها بالرسائل، وكان هديه ﷺ استفتاح الرسائل بـ«بسم الله الرحمن الرحيم».

ثم دأب أهل العلم علىٰ جعل ذلك أدب من الآداب المطلوبة في تصنيف المصنفات؛ بأن يقدم بعد البسملة حمد الله ﷻ، ثم يُتبع بالصلاة علىٰ النبي ﷺ.

وجرىٰ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ علىٰ هذا الأدب الاصطلاحي عند المصنفين؛ فصلىٰ علىٰ النبي ﷺ.

وذكر المصنفون في بيان معاني التآليف من الشراح أن إتْباع الحمد بالصلاة علىٰ النبي ﷺ يدعو إليه ما جاء من رِفعة ذِكر النبي ﷺ، وأنَّ من رفعة الذكر أن يقرن ذكره بذكر الله ﷻ، فإذا حُمد الله عَزَّوَجَلَّ كان من الأدب أن يصلىٰ علىٰ النبي ﷺ.

ورفعة ذكر النبي ﷺ تجمع كل ما اختصه الله عَزَّوَجَلَّ به من المقامات السّنية والمناقب المصطفوية، ومن جملة ذلك ذِكره ﷺ مع ربه إذا ذكر في الأذان وغيره، ورويت في ذلك أحاديث لا تصح؛ منها أحاديث أبي سعيد الذي ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

ولم يذكر الشارح أنَّ الناظم أهمل السَّلام علىٰ النبي ﷺ فصلىٰ دون سلام، كما وقع ذلك في مقدمة مسلم في «صحيحه»، ووقع نظيره في كلام جماعة من أهل العلم، وهو في مذهب قومٍ مكروهٌ، وفي كراهته نظر، وسيأتي إقراء رسالة مفردة في ذلك للعلامة علي القارئ في يوم الخميس إن شاء الله تعالىٰ بعد الظهر.

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن قوله: ((وَأُهْدِي) هو بضم الهمزة)؛ لأنه (يقال: أَهديت إليه هدية ولا يقال: هديت إليه هدية)، وهذا مذهب الجمهور، ومن أهل العلم كما ذهب إلىٰ ذلك أبو حاتم

السجستاني والزجاج من صحّح: هديت إليه هدية وحينئذ يصح أن تكون الهمزة هنا منصوبة، فيجوز فيها الضم والنصب، والضم مذهب الجمهور، والنصب علىٰ مذهب بعض أهل العربية؛ كأبي حاتم السجستاني والزجاج.

۞۞۞

وَبَعْدُ فَخُذْ تَجْوِيدَ أُمِّ الكِتَابِ كَيْ تَفُوزَ بِتَصْحِيحِ الصَّلَاةِ فَتَهْتَدِي

(بَعْدُ) ظرف الزمان مقطوع عن إضافته، فبُني علىٰ الضم كذلك، أي: وبعد ما ذكر.

فإن قلت: ما العامل فيه؟ قلت: يحتمل أوجها:

أحدها وهو أحسنها وأعرفها: أن العامل فيه فعل الأمر الذي بعده وهو (خذ).

فإن قلت: كيف يجوز أن يعمل فيه، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها؟ قلت: عنه أجوبة:

أحدها: أن الفاء زائدة، ولا تمنع العمل، وقد أجاز ذلك الفارسي وأبو الفتح ابن جني زيادة الفاء في الأمر والنهي، وحملا علىٰ ذلك قوله ﷻ: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ ﴾[المدثر].

والثاني: أن الأصل في هذا التركيب وما أشبهه أن يقال: مهما يكن من شيء بعد ما تقدم، فحُذف (بعد ما تقدم) ثم عوض (من مهما وفعلها)، فقيل: أما بعد فذا فخذ، ثم حذفت أما اختصارا، فبقي مهما وفعلها في اللفظ علىٰ حاله، فلذلك جاز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها، لأن الفاء الواقعة جواب (أما) يروىٰ بها التقديم علىٰ ما هو مقرر في موضعه من النحو.

وهذا الوجه ذكره بعض النحويين في قولهم: زيدا فاضرب.

الثالث: أن الأصل في هذا التركيب ونحو تنبه فخذ كذا، وكذلك الأصل في زيد فاضرب، تنبه فاضرب زيدا، الفاء عاطفه علىٰ (تنبه)، فلما حذف (تنبه) أو ما بمعناه قدموا الاسم دليلا علىٰ ذلك المعنىٰ.

وأخرت (الفاء) إلىٰ الفعل. واختاره بعضهم.

الوجه الثاني: أن عامله محذوف تقديره: وأقول بعد.

ودخلت (الفاء) علىٰ هذا في قوله: (فَخُذْ) رفعا لتوهم الإضافة.

الوجه الثالث: أن يكون التقدير (أما بعد)، ثم حذفت (أما) اختصارا؛ فيكون العامل فيه حينئذ (أما) أو الفعل الذي نابت عنه عند بعضهم، والقول بجواز حذف (أما) في نحو ذلك ضعيف، وليس هذا موضع بسط الكلام علىٰ ذلك.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن قول الناظم: (وَبَعْدُ)، في أول البيت الثاني، تعرب: ظرف زمان مقطوع

عن الإضافة، وإذا قطع ظرف الزمان عن الإضافة، فإنه يبنىٰ علىٰ الضم، لأجل رفعه، فهو مقطوع عن إضافته إلىٰ ما بعده.

ثم أورد مسألة نحوية، تتعلق ببيان العامل فيه، والعامل المراد به عند النحويين الموجب للحكم النحوي، فإذا قيل: عوامل الرفع؛ فالمراد بها: الأسباب الحاملة علىٰ حكم الرفع، من الأحكام النحوية.

ثم ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن العامل فيه يحتمل أوجه هي ثلاثة:

أحدها ووصفه بالحسن والمعرفة؛ أي بأنه المشهور، (أن العامل فيه فعل الأمر الذي بعده وهو (خذ))، ثم أورد اعتراضا مشهورا، وهو: (كيف يجوز أن يعمل فيه، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها؟)، فإن (خذ) آت بعد الفاء العاقبة لقوله (وَبَعْدُ).

ثم ذكر ثلاثة أجوبة ملخصها أن:

الجواب الأول (أن الفاء زائدة) فـ(لا تمنع العمل).

والجواب الثاني: أنها واقعة في جواب أما المقدرة؛ لأن أصل هذه الجملة جملة شرطية، هي: (مهما يكن من شيء بعد)، ثم حذفت كلمة بعد، وما بعدها من مضاف إليها، ثم عوض من مهما وفعلها، كلمة أما.

وثالثها: أن الفاء عاطفة، وحينئذ ساغ عمل ما بعدها فيها.

ثم رجع رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ إلىٰ بيان وجه آخر من العامل، في كلمة (بعد)، فذكر: (أن عامله محذوف تقديره: وأقول بعد)، فهو فعل مضارع مقدر بـ(أقول)، (ودخلت الفاء علىٰ هذا في قوله: (فخذ) رفعا لتوهم الإضافة)، أي: لئلا يتوهم بأن كلمة بعد قد أضيفت إلا ما بعدها.

ثم ذكر الوجه الثالث وهو (أن يكون التقدير (أما بعد)، ثم حذفت (أما) اختصارا؛ فيكون العامل فيه حينئذ (أما) أو الفعل الذي نابت عنه عند بعضهم)، وذكر أن مثل هذا القول فيه ضعف؛ لأن القول بجواز العوض والمعوض عنه، ضعيف عند النحويين وهذا الوجه مخرّج عليه.

وأقوىٰ الوجوه هو الوجه الأول كما ذكر؛ أن العامل فيه هو فعل الأمر الذي بعده وهو (خذ)، وتوجيهه علىٰ أحد الأوجه الثلاثة التي ذكرها.

۞۞۞

والـ(ـتجويد) هو إحكام القراءة وإتقانها.

ويقال في تعريفه: هو إعطاء كل حرفٍ حقَّه مخرجا وصفة.

وقال البعض: تجويد القراءة وتصحيح الحروف وتقويمها، وإخراجها من مخارجها، وترتبها مراتبها، وردها الىٰ أصولها، وإلحاقها بنظائرها.

وقد اتضح بذلك أن تجويد القراءة يتوقف علىٰ أربعه أمور:

أحدها: معرفه مخارج الحروف.

والثاني: معرفة صفاتها.

والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.

والرابع: رياضة اللسان وكثرة التكرار .

وأصل ذلك كله وأساسه تلقيه من أولي الإتقان، وأخذه عن العلماء بهذا الشأن.

وإن انضاف إلىٰ ذلك حسن الصوت، وجودة الفك، ودَرَابَة[1] اللسان، وصحة الأسنان، فإذا أُجمع ذلك في إنسان كان الكامل.

وذكر أبو عمرو الداني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بإسناده إلىٰ ابن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أنّه قال: اللَّحن لحنان: جلي وخفي.

فالجلي: لحن الأعراب.

والخفي: ترك إعطاء الحروف حقها من تجويد لفظه. انتهىٰ.

فينبغي للقارئ أن يعرف اللحن ليجتنبه؛ كما أشار إليه الخاقاني في قصيدته:

فأول علمِ الذِّكر إتقان حفظه ... ومعرفةٌ باللحن من فيك إذ يجري

تكن عالِمًا باللحن كيما تزيله ... وما الذي لا يعرف اللحن من عُذرِ

وقد صنف العلماء في التجويد كتبا مطوله ومختصرة.

والغرض هنا إنما هو ذكر ما يتعلق بتجويد فاتحه الكتاب.

بين المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ هنا معنىٰ التجويد المذكور في قول الناظم: (فَخُذْ تَجْوِيدَ)، فذكر أن التجويد هو (إحكام القراءة وإتقانها)، ويقال في تعريفه: (هو إعطاء كل حرف حقه مخرجا وصفة.

والتجويد حقيقة اصطلاحية، تواضع عليها المتكلِّمون في علم نقل القرآن هو أدائه، ومرادهم بها كما أخبر المصنف، أنه إعطاء كلِّ حرف حقَّه، وحقُّ الحرف هو الملازِم له، والملازم له هو مخرجه وصفته الذّاتية، وهذا المذكور هنا هو بعض حقيقة التجويد.

---

(١) دَرابة اللسان: يعني طلاقته وفصاحته.

فإن تمام حقيقة التجويد بأن يقال: هو إعطاء كل حرف حقه ومستحقه، فيكون جامعا بين شيئين:

أحدهما: حق الحرف؛ وهو ما يلازمه في ذاته.

والثاني: مستحق الحرف، وهو ما يعرض له من الأحكام في تركيب الكلام،.

ومرجع التجويد إلىٰ ملاحظة هذا في أداء حروف القرآن.

ثم ذكر أن بعضهم ذكر أن تجويد القراءة هو (تصحيح الحروف، وتقويمها وإخراجها من مخارجها، وترتيبها مراتبها، وردها إلىٰ أصولها، وإلحاقها بنظائرها)، وهو راجع إلىٰ المعنىٰ المتقدِّم.

وجمع الكلام في بيان الحقائق العلمية وتقاسيمها أولىٰ من بسطه، فإن البسط يناسب إيضاح المعاني، وأما ضبط الحقائق فيناسبها الإيجاز.

ولهذا ذكروا أنَّ مما تُعاب به الحدود والتعاريف طولها، كما ذكرها السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «تدريب الراوي»، فيكون القول بأن (التجويد اصطلاحا هو إعطاء كل حرف حقه ومستحقه) كافٍ عمّا بعده من ما ذكره بعض المصنفين في التجويد.

ثم ذكر الشَّارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أنه يتَّضح ممَّا سلف أن تجويد القراءة يتوقَّف علىٰ أربعة أمور:

(أحدها: معرفة مخارج الحروف) أي: أماكن خروج الصوت بها.

(والثاني: معرفة صفاتها) أي: ما يلازمها من كيفية خروجها.

(والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام) أي: بسبب تركيب الكلام وسياقه.

(والرابع: رياضة اللسان وكثرة التكرار)، والمراد برياضة اللسان، دوام تعويده ملازمة أحكام الأداء من المخارج والصفات، وذلك يحصل بكثرة تكرار المرء بالقراءة علىٰ الأشياخ، وقد صرح أبو عمرو الداني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بذلك، ثم أخذه ابن الجزري عنه فنظَمَه مشيرا إليه في قوله:

وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رَيَاضَةُ ٱمْرِئٍ بِفَكِّهِ

ثم ذكر أن مما يكمل به التجويد مما يزيد علىٰ ما تقدم، (حسن الصوت، وجودة الفك)، أي فك الإنسان، (ودرابة لسانه، وصحة أسنانه)، فإذا اجتمعت الأمور المتقدمة في رجل؛ كان كاملا في أداء القراءة القرآنية.

ثم نقل عن أبي عمرو الدَّاني كلامًا رواه بإسناده إلىٰ ابن مجاهد، يتعلق باللحن، وموجب ذكره هو أن الإخلال بالتجويد يؤدي إلىٰ اللَّحن، وبهذا عرض المصنفون بأحكام التجويد بأحكامه لأنه مترتب علىٰ الإخلال به.

والمراد باللحن الخطأ في القراءة، وهو نوعان اثنان:

أحدهما: لحن جلي.

والآخر لحن خفي.

والمراد بالجلي الظاهر؛ الذي يعرفه كل أحد.

والمراد بالخفي الغامض؛ الذي لا يطَّلع عليه إلا من له معرفة بأحكام القراءة القرآنية.

ومنهم من علَّق هذا أو ذاك بالإعراب أو بالمعنىٰ ولا يطّرد ذلك، ولكن رد شيء منهما إلىٰ أحد النوعين وباعتبار الظهور والخفاء.

فمثلا قول أحد وهو يقرأ: الحمد للهُ؛ يعرف كل أحد من العرب أنه قد أخطأ خطأ جليًّا؛ لأنه قد رفع المجرور.

وأما وجوه الأداء التي يعرفها أهل الفن كغُنّة في غير محلها، أو إظهارٍ في غير محلِّه، فذلك مما يعد خفيًّا، لغموضه علىٰ جمهور الخلق.

ونبَّه أن معرفة اللحن يراد بها تجنبه.

وذكر من نظم الخاقاني في روايته المشهورة ما ينبّه إلىٰ ذلك كما قال:

فأول علمِ الذِّكر إتقانُ حفظه ومعرفةٌ باللَّحن من فِيك إذ يجري

تكن عالِمًا باللحن كَيْما تزيله .....

و(ما) هنا زائدة: أي كي تزيله، والإزالة هي الإلغاء والطرح.

..... وما الذي لا يعرف اللَّحن من عُذرِ

أي: ليس لمن يهمل ذلك ولا يرفع إليه رأسًا مع تمكنه منه من عذر؛ لأن أداء القرآن سنة متبعة، كما جاء في ذلك الآثار عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره.

ولا ينبغي أن يقرأ الإنسان إلا بأثر، كما صحّ عن ابن مسعود، عند الدارمي وغيره أنه قال: اقرؤوا كما عُلِّمتم، وإذا دخل الإنسان دون تعليم في قراءة القرآن مع قدرته علىٰ ذلك فهو مفرِّطٌ، ويقوده تفريطه هذا إلىٰ الوقوع في اللحن في كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن العلماء صنفوا في التجويد كتبا مطولة ومختصرة، ومتوسطة أيضا، نظما ونثرا، لكن المقصود هنا ذكر ما يتعلق بتجويد «الفاتحة» تبعا لأصل النظم.

۞۞۞

وقوله: (أم الكتاب) هو أحد أسماء «الفاتحة»، وكره الحسن تسميتها أم الكتاب؛ وقال: (أم الكتاب)

آيات الحلال والحرام، قال الله تعالىٰ: ﴿مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾[آل عمران:٧].

وقال ابن عباس وغيره: (يقال لها: أمّ الكتاب). وذكر لها بعض المفسرين اثنىٰ عشر اسما وهي: الحمد، وفاتحة الكتاب، وأم الكتاب، أم القرآن، والسبع المثاني، والقرآن العظيم، والشِّفاء، والرقية، والأساس، والوافية، والكافية، والصلاة.

وقال بعضهم: سورة الصلاة، وزاد بعضهم: الشافية، وسورة الكنز، وسورة الشكر، وسورة الدّعاء، وسورة تعليم المسألة، وسورة المناجاة، وسوره التفويض. والكلام علىٰ هذه الأسماء مبسوط في كتب التفسير؛ فلا نطول به هنا.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ أن قوله: (أم الكتاب) المذكورة في كتاب الناظم، يراد به «الفاتحة»؛ فهو أحد أسمائها، وكرهه الحسن البصري، وتعلل بأن (أم الكتاب آيات الحلال والحرام)، لقوله تعالىٰ: ﴿مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾، وكره هذا أيضا ابن سيرين، وقال: إن أم الكتاب هو اللوح المحفوظ.

وكلا القولين مخالف لما صحَّ عن قول النبي ﷺ من تسميتها بأم الكتاب؛ فلا كراهة في ذلك.

وللسورة أسماءٌ كثيرة، عدَّد منها المصنف هنا جملة وبقيت وراءه جملةٌ، وكثرة أسماء الشيء دالَّة علىٰ فضله.

وهذه السُّورة هي أعظم سورة في كتاب الله، كما جاء في حديث أبي سعيد ابن المُعلّىٰ عند البخاري، فلا يستغرب حينئذ من كثرة أسمائها.

۞۞۞

فَفِي بَاءِ (بِسْمِ اللهِ) حَقِّقْ وَسِينِهَا فَصَفْ وَلَامِ (اللهِ) رَقِّقْ وَشَدِّدِ

اعلم أنَّ مخرج الباء من بين الشَّفتين، وكذا الميم والواو؛ لأن الشفتين ينطبقان في الباء والميم دون الواو، فلذلك أفرد لها بعضُهم مخرجا.

وفي الباء من الصِفات القوِيَّة: الجهرُ والشدة.

فالجهر: منع النفس أن يجري مع الحرف، وضده الهمس.

والشدة: انحصار صوت الحرف عند مخرجه بحيث لا يجري، وضده الرخاوة.

ولا يلزم من الجهر الشدة، ولا من الشدة الجهر؛ لأنه قد يجري النفس مع الحرف ولا يجري الصوت كالكاف والتاء.

وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين، وليس هذا موضع بسط ذلك لأنه مقرر في

موضعه، فإذا فهمت ذلك؛ فاعلم أنَّ الفاء تقاربها في المخرج؛ لأنها من أطراف الثنايا العليا وباطن الشفة السفلىٰ، وهي تُضاد الباء في الصِّفتين المذكورتين؛ لأن الفاء مهموسة رخوة، فإذا لم توفِّ الباء حقَّها من الجهر والشدة شابه لفظها لفظ الفاء؛ ولذلك أُمر بتحقيقها.

قال الإمام شريح: فإن القراء قد يغلطون إذا نطقوا بالباء فيلفِظون بها رِخوة وذلك لا يجوز، فإنه لم يختلف أحد من أهل العربية في أن الباء شديدة انتهىٰ.

وقد يُبالغ قوم في تحقيقها والمحافظة علىٰ شدّتها فيُخرجونها عن حدِّها ويقبّحون لفظها، وذلك أيضا محذور منه.

شرع المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ يبين تبعًا أن الناظم لا يتعلق بتجويد «الفاتحة» فبين ابتداء مقصوده بقوله: (فَفِي بَاءِ بِسْمِ اللهِ حَقِّقْ)، واستفتح بيانه بأن بيَّن (أنَّ مخرج الباء من بين الشَّفتين) والمخرَج هو مكان خروج الصوت، والاطِّلاع عليه ممكنٌ بأن تسكِّن الحرف ثم تُدخل عليه همزةَ وصل، فحيث انقطَع الصوت وقعت علىٰ مخرج الحرف.

فالباء مثلا إذا أردت أن تعرف مخرجها، قلت: أَبْ فاطَّلعت حينئذ أن مخرجها كما ذكر أهلُ هذا الفن من بين الشفتين، ويشاركها في هذا المخرج: الميم والواو، لأنَّ الشفتين ينطبقان في الباء والميم، دون الواو، فإذا نطق المرء بالواو طلبا لمخرجها امتنع إطباق الشفتين، أنه يقول: أوْ، وحينئذٍ لا تنطبق الشفتان عند النطق بالواو كانطباقها عند الباء والميم؛ ولذلك أفرد بعض أهل العلم الواو بمخرجٍ، وهذا من التشقيق لأمر المجتمع، فإنَّ الباء والواو والميم كلها تخرج من بين الشفتين، وإن اختلف قدر موقع الحرف في كل مما بين الشفتين.

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أنَّ (الباء) فيها (من الصِّفات القوية) عند النُّطق بها: (الجهر والشدة).

وبيّن معنىٰ (الجهر) بأنه (منع النفس أن يجري مع الحرف)، فإذا نطقت بالحرف لم يوجد نفَس، كنطقك بالباء (أَبْ؛ فإنه لا يوجد نفس معه، (وضده الهمس) أنه يجري نفس معها.

ثم بين معنىٰ الصفة الثانية من صفاته القوية وهي الشدة؛ فذكر أن (الشدة) هي (انحصار صوت الحرف عند مخرجه بحيث لا يجري) أي: ينحبس الصوت في محلّ لا يجاوزه، (وضدّه الخاوة) وهي التي يجري فيها صوت الحرف.

ثم نبه أنه لا تلازم بين الجهر والشدة، فـ(لا يلزم من الجهر الشدة ولا من الشدة الجهر، لأنه قد يجري النفس مع الحرف، ولا يجري الصوت، كالكاف والتاء)، وأنت تقول: (أَكْ) و(أَتْ)، فيجري

معهما نفس ولا يجري الصوت، (وقد يجري الصوت ولا يجري النفس، كالضاد والعين)؛ فأنت تقول: أَضْ وأَغْ، فيكون الصوت جاريا فيهما؛ أي منتشرا ولا يكون النفس جاريًا حينئذٍ.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (فإذا فهمت ذلك؛ فاعلم أنَّ الفاء تقاربها في المخرج؛ لأنها من أطراف الثنايا العليا وباطن الشفة السفلىٰ)، ثم بين ما يكون بينهما من الفرق، فقال: (وهي) الفاء (تضاد الباء، في الصفتين المذكورتين)، فليست شديدة ولا مجهورة، بل هي (مهموسة) أي يجري النفس معها، وهي (رخوة) أي لا ينحصر الصوت معها، فتفارق حينئذ الباء من هاتين الجهتين.

قال: (فإذا لم توفِّ الباء حقَّها من الجهر والشدة شابه لفظها لفظ الفاء؛ ولذلك أُمر بتحقيقها) أي: تمكين النطق بها، فيمكِّن الإنسان نفسه من النطق بها آتيًا بصفة الجهر والشدة فيها: أَبْ ولا يضعفها، حتىٰ تكون فاء.

ونقل من العلامة شريح الرُّعيني أحد أئمة القراء؛ أن من القراء من يغلط إذا نطق بالباء فيلفظ بها رِخوة؛ وذلك لا يجوز، (فإنه لم يختلف أحد من أهل العربية أن الباء شديدة).

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ غلطًا يقابل هذا؛ وهو أن بعض من يقرؤها (يبالغ .. في تحقيقها والمحافظة علىٰ شدَّتها، فيخرجونها عن حدِّها ويقبّحون لفظها) وهذا أيضا محذّر منه، كما ذكر، وهو صنيع من يبالغ في ضم شفتيه عند الباء حتىٰ يداخل بينهما، فتجده عند طبقه بالشفتين قد أدخل هاتين الشفتين ولم يطبقهما؛ بل صار فوق إطباقهما، فتجده يقول: أَبْ فتجد الباء تنطق شديدة وربما صاحبها رنين لشدة إطباقه عليها، ويكفيه عند أدائها أداءً صحيحًا أن يطبق شفتيه إطباقًا رفيقًا، والقراءة علىٰ قانون المتوسط، بين تشدُّدٍ مفسد، وبين تفريطٍ مخلّ.

۞۞۞

وقوله: (وَسِينِهَا فَصَفْ) يعني: من لفظ الزاي والصاد، وهذا لأن الأحرف الثلاثة تخرج من طرف اللسان وما بين أطراف الثنايا وأصولها؛ فهي من مخرجٍ واحد.

واشتركت في الصَّفير وهو صُويت يصحب هذه الأحرف، يشبه صفير الطائر، وانفردت الزاي بالجهر والصاد الإطباق والاستعلاء، وأما السين فهي رخوة منفتحة منسفلة رخوة، وبذلك فارقت أخواتها، فبالهمس وبالرخاوة فارقت الزّاي، بالانفتاح والانسفال فارقت الصاد، فإذا لم تعط حقها من هذه الصفات شابه لفظها لفظ الزاي والصاد، فلذلك أمر بتصفيتها من لفظهما، وليس خوف اختلاط لفظها بالزاي والصاد علىٰ السواء؛ بل تارة يتأكد الاحتراز عن الصاد، وذلك إذا جاورها حرف مستعلٍ نحو

(يبسطون)، وتارة يتأكد الاحتراز عن الزاي وذلك بأن يجاورها حرف مجهور نحو (يسجدون).

فإذا خَشِيت عليها الصاد فأنعم بيان انسفالها وانفتاحها، وإذا خشِيت عليه الزاي فأنعِم بيان همسها، فتأمل ذلك وقس عليه.

وتوصل إلىٰ سكون السين في (بسم) ونحوه برفق وتلطف، واحذر عن تعمُّلك في بيان صفاتها أن تلتبس بالحركة، والله الموفق.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في هذه الجملة معنىٰ قول الناظم: (وَسِينِهَا فَصَفْ)، والمقصود بالتصفية التمييز؛ بحيث لا تختلط بمشارك لها، وهو (الزاي والصاد)، وهذا نظير قول ابن الجزري: (وَصَفِّ هَا: جِبَاهُهُم) أي: ميزها إذا نطقت بها، والمُوجب للدعوة إلىٰ تصفيتها وتمييزها بوجود مشاركٍ لها، هو الزاي والصاد، فهذه (الأحرف الثلاثة تخرج من طرَف اللسان وما بين أطراف الثنايا وأصولها؛ فهي من مخرج واحد) وتشترك (في الصفير، وهو صويت يصحب هذه الأحرف، يشبه صفير الطائر) ولذلك سميت هذه الحروف بحروف الصفير.

ثم ذكر أن الزاي انفردت بالجهر، وهو منع النفس معه، وأن الصاد انفردت بالإطباق؛ وهو انحصار الصَّوت بين اللسان والحنك من أعلىٰ، وانفردت أيضًا بالاستعلاء؛ وهو ارتفاع جزءٍ كبيرٍ من اللسان إلىٰ الحنك الأعلىٰ، وأمّا السِّين فهي ضعيفة، لأنها مهموسةٌ يجري معها النفَس، وهي أيضا (منفتحة)؛ أي: يتجافىٰ اللسان عن الحنك الأعلىٰ عند النطق بها، وهي (منسفلة)؛ أي: ينخفض اللسان إلىٰ قاع الفم عند النطق بها، وهي أيضا (رخوة)؛ أي: يجري الصوت عند النطق بها.

وبذلك فارقت أخويها الصاد والزاي، ففارقت الزاي بالهمس والرخاوة، وفارقت الصاد بالانفتاح والانسفال، فإذا لم تلاحظ صفات كل حرف من هذه الحروف وإلا وقع شوب بعضها ببعض، ومن هنا أمر الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بتصفية السين أي إبانتها وتحقيقها بألا تختلط بغيرها.

ونبه الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن خوف اختلاطها بغيرها يتأكد عند ما يوجد داعٍ يدعو إلىٰ ذلك الخلط، وذلك إذا جاورت السين مثلا حرف استعلاء نحو (يبسطون) فإنه لقوة الطاء ربما قُلبت السين صادا، وتارة يتأكد الاحتراز عن الزَّاي، وذلك إذا جاورها حرف مجهور؛ أي لا يجري النفس معه؛ كقوله تعالىٰ ﴿يسجدون﴾، فربما غلب من يتلو فقلب السين زاي، أو شاب صوتها بصوت الزاي.

ثم بين المخرج من ذلك فقال: (فإذا خَشِيت عليها الصاد فأنعم بيان انسفالها وانفتاحها)، بأن تجافي لسانك عن الحنك الأعلىٰ وتخفضه إلىٰ قاع الفم؛ كقوله: (يبسطون)، فتحرّىٰ أن تخفض لسانك في قاع

الفم وأن تنزله عن الحنك الأعلىٰ، لتأمن من خلطها بالصاد، (وإذا خشيت عليها الزاي فأنعِم بيان همسها)، أي إجراء النفس معها.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (وتوصل إلىٰ سكون السين في (بسم) ونحوه برفق وتلطف، واحذر عن تعمُّلك) أي: اجتهادك، (في بيان صفاتها أن تلتبس بالحركة) لأن من الناس من يبالغ في بيان انسفالها فيقرّبها للكسر فتجده يقول: (بسم الله) كأن السين حُرِّكت بكسرة ضعيفة، نعم.

۞۞۞

وقوله : (وَلَامِ اللهِ رَقِّقْ وَشَدِّدِ) ... إنما رققت اللام لانسفالها وانفتاحها، والترقيق هو أصلها.

وقد أجمعوا علىٰ تفخيمها في اسم (الله) بعد فتحة أو ضمة، ولا تفخَّم فيما سوىٰ ذلك إلا فيما وردت به الرواية عن ورش عن نافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنما أمر بالمحافظة علىٰ تشديدها لئلا يتساهل فيها كما يفعل بعضهم فيؤدىٰ ذلك إلىٰ إسقاط أحد اللّامَين، وذلك لأن كل حرفٍ مشدد بحرفين، فاللام الأولىٰ هي لام التعريف أدغمت في اللام الأصلية.

وممّا نبَّه عليه أهلُ التجويد عليه في اسم (الله):

أولا: المحافظة علىٰ ترقيق ألفه.

ثانيا: والاحتراز عن تفخيمها، إذ لا حظ للألف في التفخيم.

ثالثا: ولتحترز أيضا من تمكين مد الألف والزيادة علىٰ المد الطبيعي فإنه لحن إذ لا سبب لمدها في هذا الموضع.

رابعا: وليحترز أيضا من إسقاطها كما يتكلم به بعض الناس؛ فيقول: (بسم لله) يحذف الألف، وذلك إن قيل: إنه لغة بعض العرب، فهو لا تجوز القراءة به، علىٰ أن منهم من لم يثبت ذلك لغة؛ بل جعل ما ورد منه من [ضرائر] الأشعار، وإنما لم ينبته الناظم علىٰ ذلك لأنه أشار في آخر القصيدة إلىٰ حكم الالتفات؛ فاندرج فيها هذا الاسم وغيره.

ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بما نبه إليه الناظم بما تنبغي إليه مراعاته، في لام الله في كلمة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ فذكر أنه ينبغي مراعاة ترقيق اللام، وذكر ذلك (انفتاحها وانسفالها)، وأن (الترقيق هو أصلها)، والحروف تختلف في حظها من التخفيف والتفخيم، علىٰ ما سيأتي بيانه في محله المناسب من كلام المصنف.

وقد ذكر الشارحُ أنَّ أهل العلم؛ من المجوِّدة والقراء مجمعون علىٰ تفخيم اللام في اسم (الله):

بعد فتحةٍ، كقوله تعالىٰ: ﴿ لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ﴾[المائدة:٩٤].

أو ضمة: كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ﴾[النساء:٦٣].

فاللام بعد الفتح والضم مفخّمة، هذا هو القانون لجمهور القراء سوىٰ أشياءَ لورش في روايته عن نافع فخم فيها اللام في غير هذا المحل معروفة عند أهل الفن في كتبه.

ثم نبه أن الأمر بالمحافظة في تشديد اللام لقوله: (وَشَدِّدِ)، لئلا يتساهل فيها كما يفعل بعضهم، فيؤدي ذلك إلىٰ إسقاط أحد اللامين؛ لأن في كلمة الله لامين، دلّ عليهما بالتشديد، فاللام الأولىٰ هي لام التعريف، واللام الثانية هي من أصل الكلمة، فلما أُدغمتا صارت الصُّورة واحدة، ولكن المخبر عن وجود لامين هو التشديد.

ثم ذكر أنَّ ممّا ينبّه عليه ما يتعلّق باسم (الله) (المحافظة علىٰ ترقيق ألفه) فلا تفخم، وأن يحترز عن تفخيمها؛ وعلل ذلك بقوله: (إذ لا حظ للألف في التفخيم) وهذا فيه نظر علىٰ ما سيأتي؛ فإنّ الألف لها حظٌّ من التفخيم، ويأتي توجيه عبارة المصنِّف رحمه الله تعالىٰ وغيره ممن نحا هذا المنحىٰ.

كما ينبه أيضا من الاحتراز من (تمكين مد الألف) بأن يزيد المد فيها فيقول: (اللاااه) فهو مد طبيعي لا يزاد فيه علىٰ قدره.

ثم ذكر أنه ينبغي أن يحترز من إسقاط الألف كما يتكلم به بعض الناس فيقول مثلا (بسمْ لله) فلا تسمع ألفا ويقرؤها محذوفة الألف، وقد (قيل: إن ذلك لغة بعض العرب) ولو صح ذلك فهي لغة لا تجوز القراءة بها؛ لأنه لم يتلق القرآن بهذا الأداء فيها.

۞۞۞

وَفَخِّمْ لِـ(رَا) (الرَّحْمَنِ) ثُـمَّ (الـرَّحِيمِ) وَاشْـدُدَنْ وَاحْـــذَرِ التَّكْرِيـــرَ وَالـــ(حَاءَ) فَاجْهَـــدِ

الراء حرف مفخم، والتفخيم إشباع صوت الحرف، و قيل: التفخيم تسمين الحرف، والترقيق إنحافه.

وللراء أسباب ترقق لأجلها مقررة في أماكنها؛ ولكن أصلها التفخيم.

واللام من قوله: (لِـ(رَا)) زائدة مع المفعول؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل:٧٢] أي: ردفكم في أحد الوجهين، و ذلك غير مطّرد، وإنما يطّرد إذا تقدّم المفعول أو كان العامل فرعا كاسم الفاعل.

و قوله: (وَاشْدُدِي) يعنىٰ الراء في الاسمين الشريفين، وعلة ذلك أن لام التعريف أُدغمت في الراء لتقاربهما، وإنما أدغمت بعد إبدال لفظها رَاءً فلذلك لُفِظ بِراءٍ مُشددة، ولم يلفظ بلام التعريف.

وقوله: (وَاحْذَرِ التَّكْرِيرِ) يعني الراء.

والتكرير هو: إرتعاد طرف اللسان عند النطق بها.

والتكرير: هو إعادة الشيء ولو مرة واحدة.

واختلف أهل الأداء في التكرير هل هو صفة ذاتية للراء أو لا ؟

فذهب قوم منهم شريح إلىٰ أنه صفة ذاتية لها، قال شريح: واعلم أنَّ الراء متكررة في جميع أحوالها، وأبين ما يكون ذلك عند الوقف عليها، وقد ذهب قومٌ من أهل الأداء إلىٰ أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا، غير أننا لا نقول بالإسراف فيه، وأما ذهاب التكرار جملة فلم نعلم أحدا من المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها يسقط بحال. انتهىٰ.

وذهب قوم إلىٰ أن وصف الراء بالتكرير عبارة أنَّ معناه أنها قابلة له؛ لا أنها مكررة بالفعل، كما يقال لغير الضاحك ضاحك؛ أي بالقوة لا بالفعل فيزيد علىٰ هذا التحفظ منه، وهو مذهب مكيٍّ وأبي عبد الله المعلىٰ، قال مكيٌّ: فواجب علىٰ القارئ أن يخفىٰ تكريره، ومتىٰ أظهره فقد جعل في الحروف المشدد حروفا، و من الحرف المخفف حرفين.

وهذا اختيار الناظم؛ وقد قرر ذلك في شرحه للشاطبية قال: وتكريره لحن فيجب التحفظ عنه لا به، وهذا لمعرفة السِّحر ليتجنبه، وطريق السلامة منه أن يلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلىٰ حنكه لصقا محكما مرة واحدة، ومتىٰ ارتعد حدث في كل مرة راءً. انتهىٰ.

وظاهر مذهب سيبويه أن التكرير صفة ذاتية للراء، قال: والراء إذا تكلم بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقْفُ يزيدها إيضاحا.

وقوله: (وَالـ(حَاءَ) فَاجْهَدِي) أي: فاجتهد في بيانها، واللفظ بها، فإذا نطقت بها فَوَفِّهَا حقَّها من الصفات، وبين همسها ورخاوتها، وإلا عادت عينًا؛ لأنهما من مخرج واحد.

واحذر تخشين لفظها قبل الألف نحو (الحاكمين وحاسدين) فإن بعض الناس يخشنها إذ ذاك، ولا يفعلون ذلك في مثل (حكيم) ولا فرق.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ مسائل أخر تتعلق بتجويد «الفاتحة»، استفتحها ببيان أن الراء حرف مفخم، **والتفخيم هو في اصطلاح المجود إشباع صوت الحرف**، وهذا معناه تسمينه؛ أي يخرج بثقل وقوة والترقيق ضده.

ثم ذكر أن للراء أسبابا ترقَّق لأجلها، كررت في أماكنها في هذا الفن؛ ولكن أصلها التفخيم، فالراء حرف يطرأ عليه الترقيق لعلة موجبة وأصله التفخيم. وسينبه المصنف علىٰ هذا المعنىٰ فيما يستقبل.

ثم بين الشارح أن اللام من قوله: (لِـ(رَا) الرَّحْمَنِ) زائدة، وأصل النظم (وفخِّم را الرحمن) دون

حاجة إلىٰ اللام؛ لكنها زيدت لإقامة الوزن، وجعل شاهدها قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ علىٰ قول من يقول: إنها زائدة، والتعبير بالزّائد في القرآن الكريم ممَّا يُتجافىٰ ويجتنب؛ كما نبه إلىٰ ذلك ابن هشام في الإعراب عن «قواعد الإعراب» والزركشي في كتابه «البرهان»، وإذا أريد الخبر عن تمام المعنىٰ مع ترك الحرف في القرآن قيل: إن الحرف صلة، فيقال: اللام هنا صلة، وفائدتها تمكين المعنىٰ أو تقويته.

ومن أهل العلم من قال: إن اللام غير زائدة؛ بل الفعل مضمن معنىٰ فعل آخر، فهذه هي الطريقة البصريين، وهي الطريقة الأقوىٰ؛ كما سبق بيانه في شرح «مقدمة أصول التفسير».

ثم نبه إلىٰ حكمٍ ثان من أحكام الراء وهو ملاحظة تشديده في الاسمين الشريفين (الرَّحْمَنِ) و(الرَّحِيمِ)؛ لأن لام التعريف أدغمت في الراء التي هي أول كل كلمة منهما، فلما أدغمت دُلّ علىٰ ذلك بالشدة، فاللام قُلبت راءً، ثم أدغمت الراء مع الراء فصارت راءً مشددة يستكنُّ فيها حرفان؛ لأن الحرف المشدَّد ينحلّ عن حرفين أولهما ساكن والآخر متحرك، بخلاف التنوين فإنه ينحل عن حرفين أحدهما متحرك وهو الأول والآخر ساكن وهو الثاني. ولذلك قالوا بالتنوين نون ساكنة زائدة؛ لأنه ينحلُّ عن السكون فهو يجمع بين حركة أولىٰ ثم سكون تابع لها، والتشديد يقابله، فهو ينحل عن سكون ثم حركة.

ثم نبه عن حكم آخر من أحكام الراء وهو الحذر من تكريرها.

وذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ خلاف أهل العلم في نعت الرّاء بالتكرير؛ هل من نعتها بذلك يريد أنها صفة مطلوبة؟ أم يريد أنها صفة مغلوبة؟ فهما قولان لأهل الأداء:

فمنهم من يرىٰ أن التكرير صفة مطلوبة ملازمة للراء.

ومنهم من يرىٰ أن التكرير صفة مغلوبة ينبغي اجتنابها، تعرِض للراء عند النطق بها.

والصحيح والله أعلم: أن التكرير يشمل المعنيين؛ فهو معنًىٰ فيه قدرٌ مطلوب وفيه قدر مغلوب.

فالمطلوب من التكرير في الراء ما مكن من النطق بها، فإن النطق بها دون تكرير لا يمكن، فالذي يقول (أرْ) دون تكرير لا يكون قد نطق بها، فإذا زاد عن هذا القدر، وتمادىٰ في تكريرها فإنه يكون قد وقع فيما يُستبشع، فإذا قال (الرّرحمن) فحينئذٍ صار تكريره مذموما.

وهذا القول جامعٌ بين القولين، ومن دقَّق في الرَّاء فإنه يعلم أنه لا يُمكنه أن يؤديها كما هي إلا بوجود تكرير يسيرٍ ملازم لها.

وما ذكره بعض أهل العلم من أن السلامة من التكرير أن يلصِق اللافظ به ظهر لسانه لصقا محكما، لا

يقصد بلك الإلصاق المطبَق؛ لأنه إذا ألصقه إلصاقا مطبقا لم يمكن النطق بها، فتمسعه يقول: (الـرْحمن) لأنه ألصقه إلصاقا مطبقا، وإنما المراد مقاربته مقاربة يسيرة يـأتي بـالحرف معهـا، ويمنـع ارتعـاد طـرف اللسان بعدها، وبهذا يتَّفق المنقول عن هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالىٰ، فيكون كلُّ واحد منهم قد لاحـظ معنًىٰ في التكرير لم يلاحظه غيره، فيأتي الإنسان بالراء مكررة علىٰ قدر يمكن مـن النطـق بهـا دون زيـادة عن ذلك توقع في تكريرها تكريرا مستبشعًا.

ثم ذكر مما ينبه إليه أن يجتهد في بيان الحاء عند نطقه بها فيوفيها حقها من الصفات، ويبين همسها من جريان النفس معها، ورخاوتها، وإلا عادت عينًا؛ لأنهما من مخرج واحد، فكلاهمـا يخـرج مـن الحلـق، فإن لم يحققها ربما انقلبت عينا ضعيفة.

ثم حذر الشارح من تخشين لفظها قبل الألف، والمراد تخشين لفظهـا: المبالغـة في النطـق بهـا، نحـو (الحاكمين) مما يزيد الحاء عن قدرها فيجعل الألف بعدها مفخمة أو يقول: (حاااسـد)، والألـف التـي بعدها تكون مرقَّقة فيقول: الحاكمين فيقول: (حاسد) وسيأتي بيانه حكم الألـف مـن الترقيـق والتفخـيم فيما يستقبل.

۞۞۞

وَ(مَالِـكِ) خَـفْ [يَـاءً] وَيَـوْمِ اقْصُـرَنَّهُ وَفِي (الدِّينِ) صُنْ دَالًا عَـنِ التَّـاءِ وَاشْـدُدِ

(خَفْ) فعل أمرٍ من (خاف)، (يخاف) أي: احذر من إشباع كسرة كاف (مَالِكِ) لـئلا ينشـأ عنهـا يـاء فتكون قد زدت حرفا في غير محله، وقد روىٰ أحمد بـن صـالح عـن ورش ونـافع (ملكـي يـوم الـدين) بإشباع كسرة الكاف، وذلك خلاف المشهور عنه.

وقوله: (وَيَوْمِ اقْصُرَنَّهُ) يعني في الوصـل؛ لأنـه لـو وقـف عليـه لجـاز المـد والقصـر والتوسـط، لأن السكون أحد سببي المد، لأنه حرف لين لا مد فيه؛ ولكنه قابـل للمـد إذا وجـد سـببه؛ أعنـىٰ الهمـزة أو السكون، ولكنه ليس بمحلّ وقف.

وقوله: (وَفِي الدِّينِ صُنْ دَالًا عَنِ التَّاءِ) أمر بصون الدال عن لفظ التاء لما بينهما من التناسب، وذلك لأنهما والطاء من مخرجٍ واحدٍ، من طرف اللسان وأصول الثنايا.

وفارقتهما الطّاء بجمعها صفاتِ القوة، واشتركت التاء والدّال في بعض صفات الضَّعف وانفردت الدال بصفتين من صفات القوة، وهما الجهر والشدة، والتاء مهموسة [رخوة]، فصون الدال عن التاء إنما يحصل بالمحافظة علىٰ جهرها والله أعلم.

وقوله: (وَاشْدُدِي) يعني: الدَّال، وذلك لأن لام التعريف قُلبت دالا وأدغمت في الدال، فوجب الاحتراز عن التخفيف لئلا تخل بأحد الحرفين كما تقدم في (الرحمن الرحيم).

ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ مسائل أخرىٰ تتعلق بتجويد «الفاتحة» ذُكرت في نظم الواضحة:

فارشد أنه ينبغي الحذر من إشباع كسرة كاف ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ لئلا ينشأ عنها ياء، فيكون قد زدت حرف في غير محله.

والإشباع: هو الإمعان في أداء الحركة حتىٰ تنقلِب إلىٰ أصلها.

فالفتحة أصلها ألف، والكسرة أصلها ياء، والواو أصلها ضمة، فإذا أشبعت الحركة انقلبت إلىٰ أصلها، فإشباع الكسرة هاهنا يصيرها ياء؛ كما رُوي عن ورش من طريق أحمد بن صالح عنه عن نافع في إثبات الياء هنا: (ملكي يوم الدين)، وهذه القراءة مرغوب عنها لأنه الخلاف المشهور، ولم يقرأ بها لورش من الطرق الصحيحة المتواترة.

ثم أرشد بعد إلىٰ قصر كلمة (يَوْمِ) عند الوصل في ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ فلا يزيده موسِّطًا ولا مادًّا له؛ لأنه يأتي به حال الوصل، ولو كان في غير حال الوصل لصار ممدودًا بعارض السكون فيجوز فيه القصر والتوسط والمد؛ لكنه هنا في حال وصل.

والسكون أحد السببين المد كما قال؛ فإن المد يرجع لسببين هما السكون والهمز.

والواو هنا كما ذكر حرف لين؛ لأنه واو ساكنة وقبلها فتحة فلا مدّ فيها.

ثم نبه بعد إلىٰ التصون عن نطق الدال من لفظها تاءً في كلمة (الدِّينِ) لأن التاء والدال مع الطاء أيضا (تخرج من مخرج واحد طرف اللسان وأصول الثنايا، وفارقتهما الطاء بجمعها صفات القوّة، واشتركت التاء والدال في بعض صفات الضعف) ويحصل تمييزهم بأداء من فرضت به الدال من صفات القوة وهما الجهر؛ أي: انحباس جريان النفس، والشدة؛ أي: انحباس جريان الصوت. بخلاف التاء فهي مهموسة يجري النفس معها.

فيصون المرء الدال علىٰ أن تكون تاء بالمحافظة علىٰ جهرها وشدتها تاء بالمحافظة علىٰ جهرها وشدتها.

ثم أرشد بعدُ إلىٰ ما تنبغي ملاحظته من تشديد الدال هذا نظير ما تقدم في (الرحمن الرحيم) فإنها جميعا حروف مشددة؛ تشتمل علىٰ حرفين، فلا بد من ملاحظة الشَّدَّة فيها.

۞۞۞

وَ(إِيَّـاكَ) فَـاهْمِزْ وَاشْـدُدِ الْيَـا مُخَلِّصًـا عَـنِ الْجِـيمِ ثُـمَّ الْكَـافَ صِـلْهُ وَقَيِّـدِ

الهمزة من أصعب الحروف ولذلك شبهها سيبويه بالتهوُّع، وبعض الكوفيين بالسَّعْلة، وكذلك خُففت بأنواع التخفيف علىٰ ما هو المعروف في كتبه.

والهمزة المبتدأة لا يجوز تخفيفها نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فلتُحقق.

ويحترز فيها من أمرين:

أحدهما: ما يفعله بعض القراء إذا وصلها بما قبلها من تخفيف اللفظ بها وتليينه، ويغفل عن مراعاة الجهر الذي فيها فيشوبها شيءٌ من اللين وذلك لا يجوز.

والثّاني: أن تجعل كالهاء، وقرئ شاذا بإبدالهما هاء.

وقوله: (وَاشْدُدِ الْيَا) تنبيه علىٰ الاحتراز مما يفعله كثير من الناس من تخفيف الياء، وهو لحن جليّ يغير المعنىٰ كما ذكروا.

وقد قرأ عمرو بن فايد بكسر الهمزة وتخفيف الياء، وهي قراءة مرغوب عنها.

وقوله: (مُخَلِّصًا عَنِ الْجِيمِ) يشير إلىٰ تخليص الياء إذا شدد من شائبة لفظ الجيم؛ لأنها من مخرج واحد من وسط اللسان وما حاذاه من الحنك، وقد اشتركا في بعض الصفات، وافترقا بأن الياء رخوة والجيم شديدة، بالمحافظة علىٰ رخاوتها يحصل التخلص عن الجيم.

وقوله (ثُمَّ الْكَافَ صِلْهُ) أي صله بالألف من غير سكتٍ كما يفعله بعض الجهَّال.

ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ جملة أخرىٰ من المسائل المتعلقة بتجويد «الفاتحة» المنتظمة في قوله الناظم:

وَإِيَّـاكَ فَـاهْمِزْ وَاشْـدُدِ الْيَـا مُخَلِّصًـا عَـنِ الْجِـيمِ ثُـمَّ الْكَـافَ صِـلْهُ وَقَيِّـدِ

فبين أن (الهمزة من أصعب الحروف ولذلك شبهها سيبويه بالتهوُّع، وبعض الكوفيين بالسَّعْلة)، أي ما يصدر من صوت عند عروض بعض هذه الأحوال للإنسان إذا تهوّع أو سعل، ولأجل ذلك (خففت بأنواع التخفيف) وهي: الحذف والإبدال والتسهيل.

فالهمزة لها أربعة أحكام هي: التحقيق، والإبدال، والتسهيل، والحذف؛ فتجري عليها هذه الأحكام بحسب حالها.

ثم نوه الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بأن (والهمزة المبتدأة لا يجوز تخفيفها) بأنواع التخفيف المتقدمة؛ بل تحقّق.

ثم نبه أنه ينبغي أن (يحترز فيها من أمرين:

أحدهما: ما يفعله بعض القراء إذا وصلها بما قبلها) أي: الآية السابقة لها (من تخفيف اللفظ بها وتليينه) حتىٰ تكون ضعيفة (ويغفل عن مراعاة الجهر الذي فيها فيشوبها شيء من اللين وذلك لا يجوز.

والثاني: أن تجعل كالهاء) فتبدل هاءً وبه قرئ شذوذا.

والشاذ هو ما خرج عن شروط القراءة الصحيحة المعروفة.

ثم نبه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ إلىٰ أن قوله: (وَاشْدُدِ الْيَا) أي بكلمة (إياك) (تنبيه علىٰ الاحتراز مما يفعله كثير من الناس من تخفيف الياء) الذين يقرؤون (إيَاك) دون تشديد وهذا (لحن جلي) قرئ به في قراءة شاذة.

ثم نبه بعد إلىٰ أنه ينبغي تخليص الياء عن الجيم إذا شُدد، فقال: (مُخْلِّصًا عَنِ الْجِيمِ) في كلمة ﴿إِيَّاكَ﴾؛ (لأنها من مخرج واحد)، (واشتركا في بعض الصفات) إلا أن الياء رخوة والجيم شديدة فهي أضعف من الجيم، والجيم ينحبس الصوت معها ولا يجري، بخلاف الياء، فإذا حافظ علىٰ رخاوتها تخلص عن تشبيهها أو شوبها بصوت الجيم.

ثم نبه بعد إلىٰ محظور ينبغي تجافيه فقال: (ثُمَّ الْكَافَ صِلْهُ) أي: صل الكاف (بالألف من غير سكت كما يفعله بعض الجهال) الذين يقولون: إيا ك نعبد. فهو يفصل بين الكاف وما قبلها.

۞۞۞

وَفِي (نَسْتَعِينَ) النُّونَ فَافْتَحْ وَعَيْـ ـنَهُ اكْسِرَنَّ كَقَافِ (المُسْتَقِيمِ) المُجَيَّدِ

أمر ببيان فتح نون ﴿نَسْتَعِينُ﴾، فإنَّ حرف المضارعة مفتوحٌ من كل فعلٍ غير رباعيّ في اللغة الفصحىٰ، وقراءة يحيىٰ بن وثَّاب والأعمش: ﴿نِسْتَعِينُ﴾ بكسر النون، وهي لغة تميم وأسد وقيس وربيعة.

وقوله: (وَعَيْنَهُ اكْسِرَنَّ) أي: حقِّق كسرها وأنعمه، ولا يجوز فيها غير ذلك، وكذلك القاف في المستقيم.

(كَقَافِ المُسْتَقِيمِ المُجَيَّدِي) حتىٰ يتسق مع وزن القصيدة.

ذكر الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ من أحكام التجويد جملة أخرىٰ تتعلق بـ«الفاتحة» ذكرها الشارح بقوله: (أمر ببيان فتح نون ﴿نَسْتَعِينُ﴾ فإن حرف المضارعة مفتوح من كل فعل غير رباعي في اللغة الفصحىٰ) فتكون النون مفتوحةً. وقُرئ خارج العشر -وهي من الأربع الزائدة-: (﴿نِسْتَعِينُ﴾ بكسر النون) دون تغيير حركة ما بعدها؛ وهو العين، فإن من القراء من ينسب إلىٰ الأعمش ذلك، وإنما كسر الأعمش النون وهي لغة؛ لكن المشهورة في قراءة العشرة فتح النون.

ثم قال: ((وَعَيْنَهُ اكْسِرَنْ) أي: حقِّق كسرها وأنعمه) أي: كسر العين في قوله: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ والذين أخطؤوا في قراءة أعمش كسروا التاء فقالوا: نِستِعِين، فهو فإنما كسر النون فقط.

وأما العين فهي عند الكل مكسورة فينبغي تحقيق الكسر فيها وإنعامه.

وكذلك القاف يحقق المرء الكسر فيها وذلك بإعطائها حقها من الحركة.

۞۞۞

وَهَا (أَهْدِنَا) بَيِّنْ عَنِ الهَمْزِ وَ(الصِّرَا ... طَ) فَخِّمْ وَمَنْ فِي حَرْفِهِ المُتَعَدِّدِ

والهاء والهمز من مخرج واحد، فلذلك قد تبدل أحدهما من الأخرىٰ، والهاء حرف ضعيف، وهو أخفىٰ الحروف، والهمزة حرف جلد قوي، فلذلك قل إبدال الهاء همزة، وكذلك إبدال الهمزة هاءً، ولخفاء الهاء أبدلت في (ماء)، فأصله: مَوَه؛ لأنها ضعفت عن تعاقب حركات الإعراب عليها؛ فلذلك أُمر بتبيين هاء (اهدنا) عن الهمزة، وأيضًا فإن (الهاء) في (اهدنا) جاورت الهمزة؛ فتأكّد الاعتناء بها لئلا تجعل همزة، وليحترز من الإفراط في بيانها فيؤدىٰ ذلك إلىٰ تحريكها.

وقوله: (وَالصِّرَاطَ فَخِّمْ) تقدّم بيان التفخيم، وفي الصراط ثلاثة أحرف مفخمة وهي: الصاد والراء والطاء، أما الراء فتقدم الكلام عليها، وأما الصاد والطاء فهما من حروف الإطباق الأربعة، وحروف الإطباق مفخمة مطلقًا.

واعلم أن الحروف بالنسبة إلىٰ التفخيم والترقيق أربعة أقسام:

أولا: مفخم مطلقا؛ وهو حروف الإطباق.

ثانيا: مرقّق مطلقا؛ وهو سائر الحروف إلا الرّاء واللام.

ثالثا: وما أصله التفخيم وقد يرقق؛ وهو الراء.

رابعا: وما أصله الترقيق وقد يفخم؛ وهو اللام.

وليبالغ القارئ في تشديد الصاد غير مُفرط ولا مفرِّط، وليحذر تفخيم الألف لمجاورتها المفخم.

ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ جملة من الأحكام المتعلقة بتجويد «الفاتحة»:

أولها ما يتعلق بأداء كلمة ﴿ٱهۡدِنَا﴾ فبين أن الهمزة والهاء من مخرج واحد، كلاهما من الحلق، وقد تبدل إحداهما من الأخرىٰ؛ أي في اللسان العربي، وليس في الأداء القرآني، والهاء حرف ضعيف، وهو أخفي الحروف بخلاف الهمزة فهي حرف قوي.

ثم بين أنه لضعف الهاء وخفائها أبدلت بكلمة (ماء) إلىٰ همزة فأصله (مَوَه) لأنها ضعفت عن تعاقب

حركات الإعراب عليها، فلذلك أمر بتبديل هاء (اهدنا) عن الهمزة.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (وأيضًا فإن (الهاء) في (اهدنا) جاورت الهمزة؛ فتأكّد الاعتناء بها لئلا تجعل همزة، وليحترز من الإفراط في بيانها فيؤدىٰ ذلك إلىٰ تحريكها.) والمقصود إبانة كلِّ حرف منها لئلا يحصُل تحوير أحدِهما نعت الآخر.

ومن القراء المتأخرين ويوجد في نصوص بعض القدامىٰ من سهَّل في الصِّلة الصوتية بين الهاء والهمزة، وسوَّغ أن يقال في التسهيل بالنطق بالهمزة المسهلة هاءً، وهذا كثير عند المغاربة.

فمثلا الحرف المسهل عندنا في رواية حفص هو قوله تعالىٰ: ﴿ءَاَعۡجَمِيٌّ﴾[فُصِّلَت:٤٤]، والهمزة الثانية لا تحقق، فلا يقال: (أأعجمىٰ)، وإنما يؤتىٰ بها مسهلة بين بين؛ فيقال: ﴿ءَاَعۡجَمِيٌّ﴾؛ كما قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ:

والابدال محض والمسهل بينما ... هو الهمز والحرف الذي منه أُشكلا

وأما من يجعل التسهيل هاءً فيقول: (هاعجمىٰ) فهذا غلطٌ، وهو قديم الانتشار عند المغاربة، ويوجد في كلام بعض القدامىٰ، لكن الصحيح أن التسهيل ليس تحويلا الهمزة إلىٰ الهاء ولا تقريبا لها.

ثم نبه مما ينبغي مراعاته ملاحظة تفخيم كلمة الصراط لحروفها المفخمة وهىٰ الصاد والراء والطاء، ثم ذكر أن الراء (تقدم الكلام عليها، وأما الصاد والطاء فهما من حروف الإطباق الأربعة) وهي: الصاد والطاء والضاد والظاء، فالصاد واختها والطاء واختها، (وحروف الإطباق مفخمة مطلقة).

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (واعلم أن الحروف بالنسبة إلىٰ التفخيم والترقيق أربعة أقسام:

أولا: مفخم مطلقا) وعلىٰ أي حال (وهو حروف الإطباق.

ثانيا: مرقّق مطلقا؛ وهو سائر الحروف إلا الرّاء واللام.) التي قد يعرض لهما ما يخرجهما عن ذلك.

والقسم الثالث (وما أصله التفخيم وقد يرقق؛ وهو الراء.)

والقسم الرابع (وما أصله الترقيق وقد يفخم؛ وهو اللام).

وقد اندرج في قوله رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في القسم الثاني: (مرقّق مطلقا؛ وهو سائر الحروف) اندرج فيه حرف الألف، وهو رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ قد نوّه فيما سلف ينبغي أن يُحذر من تفخيم حرف الألف، وأن الألف مرقّقة مطلقًا، وهذا قول بعض أهل العلم.

والصحيح كما بيَّنه المحقق ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «النشر» أن الألف تابعة لما قبلها، فإن كان ما قبلها مفخَّمٌ فخِّمت معه، وإن كان ما قبلها مرقَّقا رقِّقت معه؛ فهي تفخم مع الخاء، فيقال في التلاوة:

(خائفين)، وترقق مع الحاء فيقال في القراءة: (حاكمين) فتكون الألف محكومة بحكم ما قبلها.

ومن منع ذلك كما وقع في كلام المصنِّف وغيره وجَّهه ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بأنهم أرادوا من إطلاق الترقيق والمنع من التفخيم مطلقا في الألف: الرد علىٰ بعض الأعاجم الذين يبالغون في التفخيم حتىٰ يخرجونه إلىٰ أن يكون حرفًا؛ كمن يقرأ: (الحاكمين) فيشوب الألف بصوت الواو، فمُنع من التفخيم الذي يفضي إلىٰ هذه الحال فيكون الممنوع منه حينئذ تفخيمًا معيَّنًا؛ وهو ما أفضىٰ إلىٰ قلب الحركة إلىٰ حرف.

وأما التفخيم الذي يتبع ما قبْلها دون قلْبها إلىٰ حرف كقراءة الإنسان: (خائفين) دون المبالغة حتىٰ يجعلها مشوبة بصوت حرف آخر؛ فيقول: (خائفين) فالممنوع منه هو الثاني علىٰ ما حققه ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

وحينئذ فقول المصنف رحمه الله تعالىٰ: (وليحذر تفخيم الألف لمجاورتها المفخم) أي: فليحذر تفخيم الألف تفخيما يخرجها عن الحد المرضي، ويقلبها إلىٰ حرف، وأما التفخيم الذي يكون تبعا للحرف المتقدم عليه، فالصحيح عند المحققين أنه كذلك؛ فالألف لا تحكم بترقيق ولا تفخيم، بل تحكم بما يكون قبلها وتتبعه، فإن كان مفخَّمًا فخِّمت، وإن كان مرقَّقًا رُقِّقت.

۞۞۞

وَ(أَنْعَمْتَ) لَا تَلْبَثْ بِنُونٍ وَعَيْنِهَا فَأَنْعِمْ عَلَيهِمْ بَيِّنِ الهَاءَ وَاقْصُدِ

مما يفعله من لا تحقيق له أن يسكت علىٰ النون في (أَنْعَمتَ) سكتة لطيفة؛ كأنه يريد بذلك إيضاح إظهارها، وأنها لا غنة فيها، وذلك خطأ فلهذا قال: (لَا تَلْبَثْ بِنُونٍ).

وقوله: (وَعَيْنِهَا فَأَنْعِمْ) قال بعض الأئمة: إذا جاء حرف العين ساكنًا أو متحركا أظهر بيانه وأشبع لفظه من غير شدة ولا تكلف، وليحذر تخشين لفظها كما يفعل بعضهم في مثل: (العالمين)، وليبين جهرها وإلا عادت حاءً.

وقوله: (عَلَيهِمْ بَيِّنِ الهَا) تقدَّم التنبيه علىٰ ضعف الهاء وخفائها فلذلك وجب التنبيه علىٰ بيانها والاحتراز في أدائها.

ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ مسائل أخرىٰ من مسائل تجويد «الفاتحة»:

فنبّه إلىٰ أنه ينبغي (أن لا يسكت علىٰ النون في كلمة (أَنْعَمتَ)؛ لأن بعض الناس يسكت عليها سكتة لطيفة؛ كأنه يريد بذلك إيضاح إظهارها، والسكت عندهم ما كان دون تنفس، وأما مع التنفس يسمىٰ

وقفا كما قال الشاطبيٰ:

وســـــكتهم المختـــــار دون تـــــنفس وبعضـــهم فِـــي الأَربـــع الزهـــر بســـملا

فالتلبّث ب بسكتة لطيفة هنا تكلف ممنوع منه.

ثم نبه مما يلاحظ أيضا أن القارئ ينبغي له أن يبيّن العين ويظهرها في كلمة ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ دون تشدد ولا تكلف لأن التقصير بها قد يعدمها فيقرأ بعضهم (أنمت عليهم) دون (عين) ويبالغ بعضهم في تخشينها كأنه يتهوّع كأنه يقرأ (العـــالمين) فينبغي أن يحذر الإنسان هذا وأن مبينا جهرها لئلا تعود حاءً كما ذكر الشارح.

ثم نبه أن مما يهتم به أيضا تبيين الهاء من قوله تعالىٰ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فإن الهاء ضعيفة وقد تخفىٰ، وهذا مثل قوله ابن الجزري: (وصفٌ ها جبهاهم) أي: بينها لأنها قد تخفىٰ في هذا المحل.

۞۞۞

وَلَا تَمْـــدُدَنْ يَـــاهُ كَـــ(غَيْرِ) وَغَيْنِـــهِ فَخَـفْ خَـاهُ كَـ(الْمَغْضُوبِ) وَأَسْـكِنْهُ تَرْشُـدِ

الضمير في قوله: (يَاهُ) لعليهم وقصر الياء ضرورة، وإنما لم تمد لأنها حرف لين لا مد فيه، ولكنه قابل للمد إذا وُجد سببه وهو الهمزة أو السكون.

وقوله: (كَغَيْرٍ) أي كياء (غَيْرِ)، فإنه لا تمد أيضا، وكثيرا ما يمكنها من لا معرفة له.

وقوله: (وَغَيْنِهِ) يعني غين (غَيْرِ).

(فَخَفْ خَاهُ) يعنىٰ احذر تقريب لفظه من لفظ الخاء؛ لأنها من مخرجٍ واحد، وكلاهما مستعلٍ، فالخاء حرف مهموس، والغين مجهورة؛ وبذلك يفترقان، فإذا نَطَقت بالغين فبيِّن جهرها وإلا عادت خاءً لقرب ما بينهما.

وقوله : (كَالْمَغْضُوبِ) أي كغير المغضوب؛ فاحذر أن شوبها بلفظ الخاء كما سبق.

وقوله: (وَأَسْكِنْهُ) يعني الغين في (الْمَغْضُوبِ) والمراد أن يبين إسكانه، ويحترز عما يفعله بعض الناس من الإفراط في النطق بها، فيعقد أنها متحركة، والله أعلم.

ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ جملة أخرىٰ في الأحكام المتعلقة بتجويد «الفاتحة»:

فنبه إلىٰ أنه ينبغي أن يحذر من مد الياء في كلمة (عَلَيْهِمْ) لأنه لا وجه في مدها هنا وإنما هذا حرف لين فلا يمد.

ثم نبه أيضا أنما نظيره مما يحترز من مده كلمة (غير) في قوله تعالىٰ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ فإنها لا تمد

أيضا لعدم وجود سبب للمد.

ثم نبه ما ينبغي من التحرز من خلط الغين بصوت الخاء؛ فيحذر من تقريب لفظ الغين من لفظ الخاء لأنهما من مخرجٍ واحدٍ من الحلق، وكلاهما مستعلٍ؛ لكنهما يفترقان بأن الخاء حرف مهموس والغين مجهورة، فالخاء دخلها ضعف فارقت به الغين، فإذا نطقت بغين فبين جهرها لئلا تشوبها بالخاء.

ثم قال: ((كَالْمَغْضُوبِ) أي كغير المغضوب؛ فاحذر أن شوبها بلفظ الخاء كما سبق.) ثم تبه إلىٰ أنه ينبغي علىٰ القارئ أن يسكِّن الغين في (المغضوب) فلا يبالغ في نطقها حتىٰ يُعتقد أنها متحركة، فبعض الناس ربما أوغل في النطق بالغين فقال: المغضوب؛ فكأنه يلحقها بفتحة ضعيفة وهي ساكنة.

۞۞۞

وَلِلضَّـــادِ كَـــ(الضَّلَالِ) جَـــوِّدْهُ فَارِقًـــا لِمَخْرَجِـــهِ [مَـــعَ] وَصْـــفِهِ الْمُتَعَنِّـــدِ

أمر بتجويد ضاد ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ وضاد ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ وإليه أشار بقوله (كَالضَّلَالِ)، إذ لم يمكنه إدخال لفظ ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ في نظام الشعر، ومخرج الضاد من أقصىٰ حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وإخراجها من الجانب الأيسر مع أن في أخرجها من الجانبين صعوبة، ولذلك قال سيبويه: إنها تُتكلف من الجانبين.

ويُحكىٰ أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يخرجها من الجانبين، ولا يخرج من مخرج غيره، وهو مما انفردت به لغات العرب، وليس في لغة غيرهم، ولذلك قال النبي ﷺ: أنا أفصح من نطق بالضاد.

وأما صفات الضاد فإنه مستعلٍ مجهور، مطبق، مفخم، مستطيل، فهذه صفات قوة، وفيه من صفات الضعف: الرخاوة.

ومعنىٰ الاستطالة، إمداد صوته في أول حافة اللسان إلىٰ آخره حتىٰ اتصل بمخرج اللام، ولذلك أُدغمت فيه اللام نحو ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾.

وقد جمع السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ صفات قوته إلا التفخيم في قوله:

والضـــاد عـــالٍ مســـتطيلٌ مُطبَـــقٌ جهـــرٌ يَكِـــلُّ لديـــه كـــلُّ لســـان

وشارك الظاء الضاد في الاستعلاء والجهر والرخاوة والإطباق والتفخيم ولم يشاركه في المخرج، ولمشاركته في هذه الصفات اشتد شبهه به، وعسرت التفرقة بينهما، واحتيج إلىٰ الرياضة التامة، وإلىٰ اشتراكهما في أكثر الصفات أشار الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في قصيدة له في التجويد تسمّىٰ «حدود الإتقان»:

والضاد واطأ الظاء في أوصافه

وإذا روعي ما ذكرناه من مخرجه وصفاته حصل به المراد.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ حكما آخر من أحكام تجويد «الفاتحة» يتعلق بملاحظة الضاد في كلمة ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ ومخرج الضاد عندهم من أقصىٰ حافة اللسان وما يليها من الأضراس وذلك ممكن من الجانبين؛ لكنه فيه عسر وهو في الأيسر أيسر منه من اليمين، وعلىٰ كلٍّ فإنه يحصل للمرء كلفة في إخراجها كما ذكر سيبويه.

ويذكر المصنفون في تجويد القرآن أن عمر بن الخطاب كان يخرجها من الجانبين؛ أي: من الأيمن والأيسر، ولا يروىٰ ذلك من وجه صحيح عنه؛ بل هي الحكايات المرسلة، وهذا كثير عنهم، ومنه هذا الحديث «أنا أفصح من نطق بالضاد» ولا أصل له، والضاد من خصائص لسان العرب، لذلك سميت لغتهم بلغة الضاد؛ لأنها حرف مختص بهم.

ثم ذكر أن الضاد لها صفات قوية وهي: الاستعلاء، والجهر، والإطباق، والتفخيم، والاستطالة، وبها صفة ضعيفة وهي الرخاوة.

ومعنىٰ الاستطالة امتداد صوت الحرف من أول حافة اللسان إلىٰ آخرها حتىٰ اتصل بمخرج اللام ولذلك وصف بالرخاوة لأن الصوت يجرىٰ فيه، ولما امتدت إلىٰ اللام أدغمت فيها كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾.

ثم ذكر أن السخاوي ذكر صفات الضاد في نظمه في التجويد فقال:

والضـــاد عـــالٍ مســـتطيلٌ مُطبَـــقٌ جهـــرٌ يَكِـــلُّ لديـــه كـــلُّ لســـان

ومعنىٰ (يكل) أي: يلحقه تعب وكلفة في إخراجه، ويشارك الضاد في بعض صفاتها الظاء، ويشاركه في الاستعلاء والإطباق والتفخيم ولكنه لم يشاركه في المخرج، ولا شاركه في صفة الاستطالة.

وحينئذ فإن الفرق بين الضاد والظاء يكون من جهتين:

إحداهما: اختصاص كل منهما بمخرج سوىٰ الآخر.

والثاني: اختصاص الضاد بالاستطالة دون الظاء.

وأشار إلىٰ ذلك شيخنا السمنُّودي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بقوله في «التحفة السمنودية»:

وَمَيِّـــزِ الضَّـــادَ مِـــنْ الظَّـــا إِذْ تَجِـــي بِالاِسْـــتِطَالَةِ لَهَـــا وَبِـــالمَخْرَجِ

فالتفريق بينهما كائنا بذلك وهذا يحتاج إلىٰ رياضة دائمة؛ بل أداء الحروف سواء في القرآن وغير القرآن، يحتاج إلىٰ رياضة دائمة فإنَّ الذي يكثر من القراءة الصحيحة، ويمكن الحروف من مخارجها،

ويعطيها صفاتها، ينطبع ذلك علىٰ لسانه وأدائه دون كلفة؛ حتىٰ يكون سائر كلامه كذلك.

۞۞۞

وَلَا تَكْسُــهُ لَامًــا وَظَــاءً وَجُــوِّزَتْ لِعَــاجِزِ حَــالِ ضِــمْنَ وَجْــهٍ مُبَعَّــدِ

لما كان الضاد قد استطال في مخرجه حتىٰ اتَّصل بمخرج اللام شابه لفظه لفظ اللام المفخَّمة، فربما أخرجه كثير من الناس لامًا مفخمة وإلىٰ ذلك أشار السخاوي بقوله:

كــــم رام قــــوم فمــــا أبــــدوا ســــوىٰ لام مفخمــــة بــــلا عرفــــان

وقد تقدّم بيان اشتباهه بالظاء فلذلك قال: (وَلَا تَكْسُهُ لَامًا وَظَاءً) وقوله: (وَجُوِّزَتْ إلىٰ آخره) مشهور مذهب الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لو أبدل ضادا بظاء لا تصح صلاته، وفيه وجه بالصحة. ومذهب مالك رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ؛ أن من لا يميز بين الظاء والضاد للكنته تصح صلاته وإمامته، فإن أمكنه أن يتعلَّم التمييز بينهما فالظاهر أنه غير معذور.

ذكر الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ فما يتعلق بتجويد «الفاتحة» أنه ينبغي أن يحذر التالي للقرآن من النطق بالضاد لاما مفخمة؛ لأن استطالة الضاد حتىٰ وصلت إلىٰ مخرج اللام ربما شابه صوتها بصوت اللام فينطقها بعض الناس لاما مفخمة، وهي مفارقة لها في مخرجها وصفاتها.

وذِكر الظاء تنبيهًا علىٰ ما تقدم، فهو يحذر من أن يكسىٰ الضاد صوتا للام أو لظاء.

ثم ذكر مسألة تعلق بأحكام الفقه؛ وهي أنه جُوِّز أن تُنطق الضاد ظاءً عند العجز عنها، فإذا أبدل الإنسان الضاد ظاءً مع العجز صحَّت صلاته عند جماعة من الفقهاء، فلو قال: (ولا الظالين) وأخرج الضاد ظاءً؛ فعند قوم من الفقهاء تصح.

والقول الثاني أنها لا تصح.

والظاهر والله أعلم صحتها لمناسبة التوسعة للضِّيق فيها، والأمر إذا ضاق اتسع.

وقد ذكر هذا المعنىٰ ابن العباس ابن تيمية الحديث رَحِمَهُ اللَّهُ وتلميذه ابن القيم، وليس معنىٰ هذه التوسعة أن يتعمد الإنسان فيقرأ الضادات ظاءات؛ بل ينبغي له أن يتحرز من ذلك، وأن يجتهد في النطق؛ ولكن إذا غُلب ولاسيما في قراءة الحدر فإنه يسامح في ذلك ولا يشدَّد.

۞۞۞

وَضَــاعِفْ لِمَــدِّ الْهَــاوِي لِلسَّــاكِنَيْنَ بَــلْ لِعَارِضِــهِ اقْصُــرْ أَوْ فوَسِّــطْ أَوْ أُمْــدِدِ

(الْهَاوِي) هو الألف سُمِّي بذلك لأنه اتسع مخرجه لهواء الصوت أشد من اتساع غيره.

ومعنىٰ (وَضَاعِفْ) أي ود عليه مثله فيصير المد ألفين لجميع القراء. وهو دون ما يمد للهمزة؛ فإن

أطول مراتب للهمزة مقدار ثلاث ألفات، ولهذا أشار الناظم السخاوي بقوله في قصيدته:

والمد من قبل المُسكَّن دون ما ... قد مد للهمزات باستيقان

والمد للساكنين في نحو ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ لازم، ويسمىٰ مد الحجز.

وقله: (بَلْ) هو حرف إضراب، وليس معنىٰ الإضراب هنا إبطال ما تقدم، وإنما المراد به الإعلام بانتهاء غرض وابتداء آخر.

وقوله: (لِعَارِضِهِ) يعني للسكون العارض للوقف كسكون النون في ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، وميم في ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾، ونحو ذلك، فيجوز في المد الواقع قبل ما سُكِّن للوقف ثلاثة أوجه: المد والقصر والتوسط، وذلك مقرر في كتب القراءات فيكتفىٰ بالاشارة إليه.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ من الأحكام المتعلقة بتجويد «الفاتحة»؛ أنه ينبغىٰ أن يراعي القارئ أن يراعىٰ تضعيف الألف في ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ ومعنىٰ تضعيفها أن يضيف إليها ألفا أخرىٰ فتصير ألفين ويمدها، وهذا يسمىٰ مدا لازما، وهو مد كلمي، والألف يسمىٰ حرفا هاويا؛ لأنه اتسع مخرج الهواء معه، والمد للساكنين في (وَلَا ٱلضَّآلِّينَ) لازم والمراد بالساكنين: الألف التي بعد الضاد واللام الأولىٰ من كلمة ﴿ٱلضَّآلِّينَ ﴾ لأن الحرف المشدد كما سبق ينحل عن سكون وحركة فاللام الأولىٰ ساكنة والألف ساكنة فللحجز بينهما يُمَدُّ فيقرأ ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ وهذا **يسمَّىٰ مد الحجز عند القدامىٰ**، كما ذكره الهُذَلي في كتابه «الكامل»، وأما المتأخرون فصار مد الحجز الألف التىٰ تدخل بين ألفين كقوله تعالىٰ: ﴿ءأنذرتهم﴾ عندما يدخل أيضا ألف بينهما فصار هذا يسمىٰ مد حجز.

ثم ذكر الشارح أن قول الناظم بعد ذلك ((بَلْ) هو حرف إضراب) ومعنىٰ الإضراب: الانتقال إلىٰ غرض آخر، والغرض الذي انتقل إليه الإعلام بأن السُّكون إذا عرض بسبب عارضِ الوقف فإنه يجوز حينئذ القصر والتوسط والمد؛ ككلمة ﴿الضآلين﴾ فلك أن تقصرها أو توسّطها أو تمدّها فتقول (الضآاالين) أو (الضآليـــن) أو (الضآاااليـــــن) لكن مما نبه عليه أهل الأداء بأن الإنسان أن يلتزم وجها عند قراءته، فإذا قرأ في صلاته لا يستعمل تارة القصر وتارة المد وتارة التوسط؛ بل يدأب علىٰ واحد منها، ويسمىٰ هذا المد: المد العارض للسكون.

۞۞۞

وَفِي الْأَلِفَاتِ رَقِّقَنْ وَتَوَسَّطَنْ ... فِي الْحَرَكَاتِ وَاحْذَرِ الْمَطَّ تَسْعَدِ

أمر بترقيق الألفات في «الفاتحة»؛ كالألف في اسم ﴿ ٱللَّهِ ﴾ وفي ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ وفي ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، وكذا

حكم الألفات من غير «الفاتحة» فإن الألف لا حظ لها في التفخيم.

وقوله: (وَتَوَسَّطَن فِي الْحَرَكَاتِ) يعنىٰ أنك تأتىٰ بها محققة لا مختلسة ولا مشبعة جدا، فإنها إذا أشبعت نشأ من إشباع الفتحة ألف، ومن إشباع الضمة واو، ومن إشباع الكسرة ياء.

ولذلك قال: (وَاحْذَرِ الْمَطَّ) وخير الأمور أوسطها، وروىٰ عن عبد الله بن صالح قال: أخ لي أكبر مني علىٰ حمزة، فجعل يمد. فقال له حمزة: لا تفعل، أما علمت أنما فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة، فليس بقراءة. ويقال: أسعده الله، فيسعد، ويقال: سعِده أيضا والأشهر أسعَده.

ذكر الناظم هنا بيتا آخر تضمن أحكاما أخرىٰ بسطها الشارح أخبر بأنه أمر بترقيق الألفات التي في «الفاتحة» كالألف في اسم ﴿ ٱللَّهِ ﴾ وفي ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ وفي ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾، وكذا حكم الألفات من غير «الفاتحة») وهذا علىٰ مذهب من يرىٰ أن الألف ملازمة للترقيق مطلقا.

والصواب والله أعلم ما سلف بيانه، وقرّره المحقق ابن الجزري في النشر.

ثم نبه إلىٰ ما ينبغي أن يراعيه القارئ في الحركات؛ فيتوسط فيها بين الإشباع الشديد الذي يقربها من أصولها من الحروف وبين الاختلاس الذي هو إتيان ببعضها؛ بل يحققها تحقيقا متوسطا بين اختلاس يقتصر فيه علىٰ بعض الحركة وبين إشباع يتمادىٰ فيه حتىٰ يصيره حرف من جنس ما تعلق بأصله؛ كإشباع الفتحة حتىٰ تصير ألفا، وإشباع الضمة حتىٰ تصير واوا، وإشباع الكسرة حتىٰ تصير ياءً.

ولذلك قال: ((وَاحْذَرِ الْمَطَّ) وخيرُ الأمور أوسطها)، وهذا روىٰ حديثا لا يصح، وإنما تروىٰ في كلام جماعة من السلف.

ثم ذكر عن القارئ حمزة الزيات ما يرشد إلىٰ التوسط لما قرأ عليه رجل فجعل يمد فقال حمزة: (لا تفعل، أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة). فالخروج عن حد الاعتدال يخرج الأمر عن حقيقته، ومن كرِهَ من الأئمة قراءة حمزة؛ لأجل المبالغة فيها في المد فهو لأنه سمِعَ بعض من أخذ عن حمزة أو قرأ بحرفه ولم يسمع من حمزة فأنكر ذلك، وحمزة قد أنكر علىٰ بعض من قرأ عليه، كما في هذه القصة.

۞۞۞

وَفِي هَمْزَاتِ الْقَطْعِ وَالْوَصْلِ حَافِظَنْ عَلَىٰ حُكْمِ إِثْبَاتٍ وَحَذْفٍ مُحَدَّدِ

همز القطع هي كل همزة تثبت وصلا وابتداء كهمزة ﴿إِيَّاكَ﴾ وهمزة ﴿أَنْعَمْتَ﴾.

وهمزة الوصل كل همزة تثبت ابتداء وتسقط وصلا، كهمزات ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وما سوىٰ همزة ﴿إِيَّاكَ﴾ وهمزة ﴿أَنْعَمْتَ﴾ من همزات «الفاتحة» فهمزة وصل كهمزة ﴿ ٱهْدِنَا ﴾.

واعلم أن كل همز افتتح بها فعل ماض زائد علىٰ أربعة أحرف أو الأمر منه، أو مصدره، أو الأمر من فعل ثلاثي يسكّن ثاني مضارعه فهمزته همزة وصل، والهمزة المصاحبة للام التعريف همزة وصل، والهمزة أول الأسماء العشرة همزة وصل، وما سوىٰ ذلك فهمزته همزة قطع.

فهذا ضابط الهمزتين وبسطه في كتب العربية.

وقوله: (عَلَىٰ حُكْمِ إِثْبَاتٍ وَحَذْفٍ) لهمزة القطع، والحذف لهمزة الوصل؛ فهو من اللف والنشر.

ذكر الشارح حكما آخر يتعلق بمراعاة الهمزات الواردة في سورة «الفاتحة».

والهمزات نوعان:

الأول همزة قطع: وهي الهمزة التي تثبت ابتداء ووصلا.

والنوع الثاني: **همزة الوصل**، وهي الهمزة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلا.

والأصل في همزات سورة «الفاتحة» أنها همزاتُ وصل سوىٰ كلمتين هما: ﴿إِيَّاكَ﴾ ، و ﴿أَنْعَمْتَ﴾ في الهمزة أهدنا همزة قطع فيهما وما عدا ذلك فهي همزة وصل فينبغي مراعاتها بإثبات همزة القطع وحذف همزة الوصل.

وللتمييز بين همزة القطع وهمزة الوصل: قواعد معروفة في كتب عربية. أشار الشارح إلىٰ ذلك، وبسطه في كتب العربية.

۞۞۞

وَيُجْـزِئُ وَجْـهٌ مِـنْ وُجُـوهِ خِلَافِهَـا تَـوَاتَرَ نَقْلُـهُ فَـالِاطْلَاقَ قَيِّـدِ

أي: يجزئ قراءة وجه من وجوه خلاف «الفاتحة» بشرط أن يَـ(ـتَوَاتَرَ نَقْلُهُ) كـ(ملك) و(مالك)، ولا تجزئ القراءة بالشاذ.

وقوله: (فَالِاطْلَاقَ قَيِّدِي) يعني: والله أعلم أن قولهم أن: (قراءة «الفاتحة» واجبة في الصلاة) ليس علىٰ إطلاقه، فإن ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ من «الفاتحة»، و﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ علىٰ القراءة الأخرىٰ من «الفاتحة»، ولا يجب إلا قراءة أحدهما، ولذلك والله أعلم أمر بتطبيق الإطلاق .

بين الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ هنا من مسائل تجويد «الفاتحة» أنه تجزئ القراءة بأي وجه من وجه خلاف «الفاتحة» بشرط أن يتواتر نقله كملك ومالك، فإن لم يتواتر لم تجزئ القراءة به في الصلاة اتفاقًا، إذا

خرج عن رسم المصحف العثماني، فما خرج عن رسم المصحف العثماني استقر القول بعد خلاف قديم علىٰ أنه لا يقرأ به، وإذا قرأ الإنسان في «الفاتحة» فإنه يقرأ بحرفٍ من الحروف المنقولة عن النبي ﷺ نقلا مضبوطًا متقنا صحيحا.

وهل للإنسان أن يقرأ في «الفاتحة» في موضع بحرف ويقرأ في موضع آخر بحرف ثان كأن يقرأ مثلا ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ علىٰ قراءة من قرأ ذلك كعاصم، ثم يأتي في كلمة أخرىٰ كالصراط في قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ فيقرأها بالسين؛ كما قرأ قُنبل علىٰ ابن كثير من طريق الشاطبية، فيقول (اهدنا السراط المستقيم)؟ قولان لأهل العلم رحمهم الله تعالىٰ.

والذي يظهر أنه إذا كان الإتيان بالوجهين في غير محل واحد جاز ذلك؛ لأنه من السنن المتنوعة، فالنبي ﷺ قرأ ﴿مالك﴾ كما قرأ ﴿ملك﴾، وقرأ ﴿السراط﴾ كما قرأ ﴿الصراط﴾ فيكون من جنس الاستحباب المتعددة والتشهدات المتعددة.

ولكن لا يجوز الإتيان بها في محل واحد، فلا يجوز بالقراءة في الصلاة فيقول: (مالك يوم الدين، ملك يوم الدين)؛ لأن النبي ﷺ إنما قرأ بحرف واحد فيها، فيلتزم بقراءته.

وأما القراءة خارج عن الصلاة فيتبع فيها الرواية التي يقرأ بها ولا يلفق بينه القراءات، وفرق بين مقام التعليم والتلقي، وبين مقام التعبد، فالتعليم يُلتزم به أداء راو علىٰ قواعده و أصوله وفرشه، وأما القراءة في الصلاة فإنها من جنس السنن المتنوعة، والسنن المتنوعة إذا اختلف المحل جاز تعديد ذلك، فلو أن إنسانا تشهد التشهد الأول بتشهُّد ابن مسعود، والتشهد الثاني بتشهد ابن عباس صح ذلك. وهذا الموضع من هذا الجنس.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ مبينا قوله: (فَالِاطْلَاقَ قَيِّدِي) يعني: قيد قولهم أنَّ قراءة «الفاتحة» واجبةٌ في الصلاة، بأن تكون قراءة بالمتواتر المقبول دون غيره.

۞۞۞

وَشَدَّاتُهَا أَرْبَعْ عَشْرَةَ الْوَقْفُ كَامِلُ بِبَدْءِ (الرَّحِيمِ) (الدِّينِ) وَالتِّلْوَ ارْدُدِ

هذه العدة واضحة، و من لم يعدّ البسملة من «الفاتحة» فشدّاتها عنده إحدىٰ عشرة شدة.

وقوله: (الْوَقْفُ كَامِلُ) الكامل هو الذي يعبر عنه غيره بالتام، ودونه وقف حسن، وربما عبر بعضهم عن الحسن بالتام وعن التام بالأتم، والوقوف التامة في «الفاتحة» أربعة:

أولها: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ في آخر البسملة.

والثاني: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾.

والثالث: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

والرابع: آخرها.

والوقف علىٰ ﴿نَسْتَعِينُ﴾ أتم من الوقف علىٰ ﴿ مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ كما قال أبو محمد العماني[1]، وفيها من الوقوف الحسنة أربعة: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، و﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ عند من جعله رأس آية. وإنما جعلت هذه الأوقاف حسنة. وإن كان فيها فصل بين التابع والمتبوع؛ لأنها رؤوس الآيات.

والفواصل يُغتفر فيها ذلك، وإن كان لا يغتفر في أثناء الآيات لما رُوي أن النبي ﷺ كان يقف عند أواخر الآيات، وروىٰ الترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقطِّع قراءته يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثم يقف، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، وكان يقرأ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، وقال حديث غريب، وأخرجه أبو داود بنحوه.

ذكر المصنف رحمه الله تعالىٰ جملة أخرىٰ من المسائل المتعلقة بتجويد «الفاتحة»:

فبين أن في «الفاتحة» أربع عشرة شدة عند من عدّ البسملة آية من «الفاتحة»؛ كما هو عند مذهب الشافعي، والجعبري الشافعي المذهب، ومن لم يعد البسملة من «الفاتحة» فشدّاتها إحدىٰ عشرة شدة، فينبغي مراعاتها بتحقيق الإتيان بها؛ لأن الشدة كما سلف هي حرفان.

ثم نبه علىٰ أن ما ينبغي في الوقف، وبين أن الوقف الكامل والذي يسميه بعضهم التام؛ يكون في مواضع معينة منها وهي أربعة:

(**أولها**: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ في آخر البسملة.

والثاني: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

والثالث: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

والرابع: آخرها.)

ثم ذكر أن (الوقف علىٰ ﴿نَسْتَعِينُ﴾ أتم من الوقف علىٰ ﴿ مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾) وفيها من الوقوف الحسنة أربعة:

أولها: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

---

(١) قال الشيخ: العماني محرفة ولكن لا يحضرني من هو.

والثاني ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

والثالث: ﴿ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾.

والرابع: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ عند من جعله رأس آية. وهو الصحيح كما سيأتي.

والوقوف مرادها استحسان القارئ في ملاحقة المعنىٰ، فإن الوقف يرادفه بيان القراءة التي يقرأها من أهل العلم من فرض الوقوف علىٰ رأس الآية للحديث التي روي فيها عند أبي داود والترمذي عن أم سلمة: قالت: (كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته) ثم بينت التقطيع في معنىٰ الوقف، وهذا الحديث ضعيف الإسناد، ولو صح لكان حجة، وهذا مذهب جماعة.

ومذهب أكثر أهل العلم أنه يلزم الوقف علىٰ رأس الآية؛ ولكن من السنة النبوية كان يقرأ بتؤدة وتأني، وينبغي أن يلاحظ الإنسان ما يؤدي المعنىٰ الصحيح مع الوقف مع التؤدة والتأني.

وَسُنَّ بِبَدْءِ عَمَّ سِرُّ تَعَوُّذِ وَ(آمِينَ) نَاسِبْ بَعْدَ خَفْ اقْصُرِ امْدُدِ

أشار بقوله: (وَسُنَّ) إلىٰ أن التعوذ عند ابتداء «الفاتحة» في الصلاة مسنون مندوب إليه.

وأشار بقوله: (عَمَّ) إلىٰ أن ذلك في جميع الركعات، ولا يختص بالأولىٰ، وقال في «شرحه للشاطبية»، وعن الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قراءة غير الأوْلىٰ قولان: الأصح نعم لطول الفصل، والثاني لا.

ومذهب مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه لا يتعوذ في الفريضة، وله أن يتعوذ في النافلة.

وأشار بقوله: (سِرُّ تَعَوُّذِ) إلىٰ أنه يُسر بالتعوذ ولو كان في الجهرية، وهو أحد الوجهين عند أصحاب الشافعي، وذكر في الشرح أنه أصح الوجهين.

وأما التعوذ في غير الصلاة فالمشهور أنه تابع للقراءة وإن جهرًا فجهر، وإن سرًّا فسر.

وأما كيفية لفظ التعوذ فمذكور في كتب القراءات.

وقوله: (وَآمِينَ نَاسِبْ) بها «الفاتحة» في الجهر والإسرار، وقال أصحاب أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إخفاء التأمين أولىٰ؛ لأنه دعاء، وأجيب عن ذلك بأن إخفاء الدعاء أفضل لما يدخله في الرياء. وأما يتعلق بصلاة الجماعة فشعار ظاهر يُندب العباد إلىٰ إظهاره، وقد ندب الإمام إلىٰ إشهار قراءة «الفاتحة» المشتملة علىٰ الدعاء والتأمين في آخرها تابع له وجار مجراه.

ومذهب مالك في إحدىٰ الروايتين الجهر بها، وهو مذهب الشافعي، وروىٰ عن مالك أنه يسر بها، والأول أصح لحديث وائل بن حجر قال: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: آمين، يرفع بها صوته. أخرجه أبو داود والدارقطني، والله أعلم.

وقوله: (خَف) يعني: خف الميم، فقال: ثعلب، ولا تشدد الميم فإنه خطأ. وقال الجوهري: وروي عن الحسن وجعفر الصادق التشديد. وقال بعضهم: هو من أمّ إذا قصد أي: نحن قاصدين إليك. وقد حكا القاضي عياض عن الداوودي: (آمّين) بالمد والتشديد، وقال: إنها لغة شاذة.

وقوله (اقْصُرِ امْدُدِ) إشارة إلىٰ اللغتين المشهورتين في (آمين) وهما المد والقصر. قال بعضهم: والقصر هو الأصل وذكر عن أبي علي أن وزن فَعْيَل، والمد للإشباع؛ كقوله: أقول إذا خرت علي الكلكال؛ لأنه ليس من كلام العرب (أفعيل) ولا (فاعيل) ولا (فيعيل)، وقيل: المعروف وفيه المد، وحكا ابن درستويه إنكار القصر، وقال: إنما ذلك في ضرورة الشعر، قال أبو البقاء: وليسوا من الأبنية العربية؛ بل من العجمية كهابيل وقابيل.

ومعنىٰ (آمين) عند أكثر أهل العلم (اللّٰهُمَّ استجب) فهو اسم فعل.

وروىٰ الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سألت رسول الله ﷺ ما معنىٰ (آمين)؟ قال: «رب افعل».

وقال قوم: هو في أسماء الله تعالىٰ، ورواه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ ولم يصح. قاله ابن العربي، واعترض علىٰ هذا القول بأنه لو كان اسما من أسماء الله تعالىٰ؛ لكان مبنيا علىٰ الضم لأنه منادىٰ، وفي الخبر: لقنني جبريل فقال: آمين، عند فراغي من فاتحة الكتاب، وقال: آمين كالخاتم علىٰ الكتاب.

وفي حديث آخر: آمين (خاتم رب العالمين).

وبُني آمين لوقوعه موقع فعل الأمر، أو لتضمنه معنىٰ لام الأمر، أو لشبهه بالحرف في كونه (يعمل)، ولا يتأثر بالعوامل أقوال.

واستحب العلماء أن يسكت علىٰ نون، ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قبل قول: آمين، ليتميز ما هو قرآن عمّا هو ليس بقرآن.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أحكامًا أخرىٰ تتعلق بتجويد «الفاتحة»، فذكر أن التعوُّذ عند ابتداء «الفاتحة» في الصلاة مسنونٌ، وأشار بقوله: ((عَمَّ) إلىٰ أن ذلك في جميع الركعات، ولا يختص بالأولىٰ)، والأظهر والله أعلم أن ذلك مستحبٌّ في أول الصلاة دون بقية الركعات؛ لأن الصلاة كلّها تسمّىٰ قرآنا كما قال تعالىٰ: ﴿ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ﴾[الإسراء:٧٨]، وأُمرنا بأن نستعيذ عند قراءة القرآن ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾[النحل]، فإذا استعاذ الإنسان في أول صلاته كان ممتثلًا للأمر، والتكرار يحتاج إلىٰ دليل، ودليله إنما هو علىٰ مذهب من يرىٰ أن الأمر يفيد التكرار، والصحيح

في خلافه إلا بقرينة، وهنا لا قرينة، فالتعوذ مستحبٌّ عند ابتداء القراءة في الركعة الأولىٰ.

ثم (أشار بقوله: (سِرٌّ تَعَوُّذٍ) إلىٰ أنه يُسر بالتعوذ ولو كان في الجهرية)، (وأما التعوذ في غير الصلاة فالمشهور أنه تابع للقراءة وإن جهرًا فجهر، وإن سرًّا فسر.).

وذهب بعض أهل الأداء إلىٰ ملاحظة محالٍّ ذكروا فيها ما ينبغي مراعاته من جهر أو إسرار مذكورة في كتب القراءات.

ثم قال: (وأما كيفية لفظ التعوذ فمذكور في كتب القراءات) أي: علىٰ وجه استفسار، أما علىٰ وجه معرفته فإن كل أحد من المسلمين يعرف أنه: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)؛ لكن ما زاد عن ذلك مذكور في كتب القراءات، وأكمله هو أن يقول: (**أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**)؛ كما قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ:

إِذَا مـــا أردت الـــدهر تَقْـــرأ فَاســـتَعذ ... جهـــارا مـــن الشـــيطانِ بِـــالله مســـجلا

علـىٰ مـا أَتَـىٰ في النحـلِ يسـرا وإِن تَـزد ... لربِّـــك تَنزيهـــا فَلســـت مجهـــلاَ

الذي أتىٰ في النحل يعني: اعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

ثم ذكر أن أن (آمين) تلاحظ فيها الجهر والإسرار حال «الفاتحة» فإذا جهرت بـ«الفاتحة» جهرت بالتأمين وإذا أسررت بـ«الفاتحة» أسررت بالتأمين.

وذهب الحنفية إلىٰ إخفاء التأمين لأنه دعاء، **والصحيح** أن الجهر بها كما هو مذكور في مذهب الشافعي ومالك في أحدىٰ الروايتين، ويذهب الحنابلة إلىٰ حديث وائل ابن حجر (كان رسول الله ﷺ إذا قرأ ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ قال: آمين يرفع بها صوته). أخرجه أبو دواد وصححه الدرقطنىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ ما ينبغي من كيفية النطق بكلمة آمين عند التأمين علىٰ الدعاء، فذكر خلافا طويلا في تصحيح تشديدها مع القصر والمد، وعدم ذلك، فتكون إما: (آمين) أو (آمِّين) أو (آاامين) أو (آاامِّين) فهي أربعة أحوال، أشهرها المد مع عدم التشديد (آمين).

ثم ذكر أن معناها (اللَّهُمَّ استجب) عند جمهور أهل العلم فهو اسم فعل، وروي عن ذلك حديث عن ابن عباس: (ربّ فافعل) ولا يصح؛ بل هو شديد الضعف.

(وقال قوم: هو من أسماء الله تعالىٰ) ولم يثبت فيه شيء ولم يصح كما قال ابن العربي.

ثم ذكر المصنف حديثين أيضا «لقنني جبريل آمين» وفي حديث آخر (آمين (خاتم رب العالمين)) وكلها أحاديث باطلة لا تصح.

ثم بين أن (آمين) مبنية على الفتح لوقوعه موقع فعل الأمر، أو لتضمنه معنى لام الأمر، أو لشبهه بالحرف.

ثم ذكر أن العلماء استحب (أن يسكت على نون، ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قبل قول: آمين، ليتميز ما هو قرآن عمّا هو ليس بقرآن) وهذا مقصد حسن لأن القرآن لا ينبغي أن يخلط بغيره؛ كما قال تعالى: ﴿ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ﴾[يس:٦٩] فالقرآن لا يخلط بغيره مما سواه، سواء من الشعر أو النثر أو غيرها.

وَأَوَّلُ نِصْـــــفَيْهَا لِتَعْظِـــــيمِ رَبِّنَـــــا وَثَـــــانٍ دُعَـــــاءُ الْعَبْـــــدِ للهِ فَاسْـــــنُدِ

أشار بهذا البيت إلى حديث الصحيح وهو ما أخرجه مسلم في «صحيحه» عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال الله عَزَّوَجَلَّ : «قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال العبد: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ قال الله تعالى: أثنى عليّ عبدي، وإذا قال: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ قال: مجدني عبدي، وقال مرة: فوض إلي عبدي، وإذا قال: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل. فإذا قال: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾. قال: هذا عبدي ولعبدي ما سأل.

فقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (قسمتُ الصلاة) يريد «الفاتحة» وسماها صلاة؛ لأن الصلاة لا تصح إلا بها، فجعل الثلاث الآيات الأول لنفسه رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم قسم الآية الرابعة فجعلها بينه وبين عبده لأنها تضمنت بذلك العبادة، وطلب الاستعانة وذلك يتضمن تعظيم الله تعالى، ثم جعل الآيات الثلاث تتمة السبع لعبده، ومما يد على أنها ثلاث آيات قوله: هؤلاء لعبدي. أخرجه مالك، ولم يقل: هاتان، فدل على أن ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آية.

فثبت بهذه القسمة أن البسملة ليست بآية من «الفاتحة»، وهذا من أدلة القائلين بهذا القول. ولو جعلنا البسملة آية منها كان لله تعالى أربع آيات ونصف. وللعبد آيتان ونصف، وهذا يبطل التصنيف المذكور، وما أجيب به من أنَّ التصنيف المذكور إنما هو المعنى، لا في عدد الآيات ظاهر البعد، يرده رواية مالك؛ هؤلاء، والله أعلم.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى إلى ما يتعلق بتتمة الناظم من سورة «الفاتحة» أنها مقسومة نصفين كما في

جاء حديث أبو هريرة وهو حديث إلهي في «صحيح مسلم».

وهذا الحديث أفاد فائدتين عظيمتين:

إحداهما أن البسملة ليست من «الفاتحة»؛ لأن الله لم يذكرها، وإنما قال: (فإذا قال العبد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾).

والفائدة الثانية أن قوله تعالىٰ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ رأس آيه أىٰ يوضع بعده فاصلة تدل علىٰ عده فتكون هذه الآية هىٰ الآية السادسة، وما بعدها ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ الآية السابعة خلاف العد الكوفي الموجود في المصحف الذي بأيدينا، فإن البسملة عدت فيه آية، وعدت ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إلىٰ تمام السورة آية.

ثم ذكر أنه لو جعلت البسملة آية لكان لله تعالىٰ أربع آيات ونصف، وللعبد آيتان ونصف وهذا يبطل التصنيف المذكور.

وأجاب بعض الشافعية عن القسمة المذكورة إنما هي في المعنىٰ لا في عدد الآيات، وفي هذا بُعدٌ كما قال الشَّارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ، فهي تتناول هذا وهذا.

۞۞۞

ولما فرغ من ذكر ما قصد ذكره قال:

فَإِنْ أَنْتَ حَقَّقْتَ الَّذِي قَدْ ذَكَرْتُهُ ... تَبَرُّ بِفَرْضٍ لِلْقِرَاءَةِ مُسْنَدِ

وَلَا رَبَّ إِلَّا اللهَ فَاعْبُدْهُ مُخْلِصًا ... وَصَلِّ عَلَىٰ خَيْرِ النَّبِيِّينَ أَحْمَدِ.

فهذا ما تيسر من كلام هذه القصيدة. والحمد لله وحده، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلىٰ يوم الدين. ورضي الله عن الصحابة أجمعين. آمين

وهذا آخر التفضيل علىٰ هذا الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلىٰ الله علىٰ عبده ورسوله محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.